الأسرة والطفولة
م١
علم الاجتماع الأسري

خصائص الأسرة:
- الأسرة أول خلية لتكوين المجتمع.
- تقوم على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع وهي من عمل المجتمع وليست عملا فرديا.
- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصهم وطبيعتها.
- الأسرة تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها.
- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية كانت تقوم قديما بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها.
-الأسرة وحدة إحصائية، تتخذ أساسا لإجراء الإحصاءات المتعلقة بعدد السكان ومستوى معيشتهم.
-الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لإشباع غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية.
-تمتع أفراد الأسرة بالحريات الفردية العامة.
فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، لاسيما إذا بلغ السن الذي يضفي عليه هذه الأهلية.
-تغير المركز الاجتماعي لعناصر الأسرة خصوصا المرأة مع نزولها ميدان العمل وشعورها بقيمتها الاقتصادية.
-أصبحت النزعة الديموقراطية مسيطرة على مناقشات الأسرة مع سيادة الاتجاهات الديموقراطية.
-العناية بمظاهر الحضارة والكماليات وإغفال الاحتياجات الأكثر ضرورة، فالاهتمام بالملبس وشؤون الزينة أصبحت سمة الأسرة المعاصرة وأثقلتها بالتزامات كثيرة.
-العناية بتنظيم الناحية الترويحية والمعنوية في محيط الأسرة مثل تنظيم أوقات الفراغ واستغلال نشاط الأفراد فيما يعود على الأسرة والمجتمع بالفائدة.
-أصبحت الأسرة الحديثة صغيرة العدد ومحدودة النطاق، فهي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين.

أنماط الأسرة:
١- الأسرة الممتدة:
يطلق مصطلح الأسرة الممتدة على الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة التي تقيم في سكن واحد وهي لا تختلف كثيرا عن (الأسرة المركبة).

٢- الأسرة النواة:
يمر الفرد خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة النواة. فهو يولد في أسرة مكونة منه ومن اخوته ومن والديه تسمى (أسرة التوجيه) وعندما يتزوج الفرد ويترك أسرته يخلق لنفسه أسرة نواة تتكون منه ومن زوجته وأطفاله تسمى حينئذ (أسرة إنجاب).وبالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا كما أنه لا يوجد طريقة أخرى لصياغة بني الإنسانية سوى تنشئتهم في أسرة.

الأسرة في الفكر الاجتماعي المعاصر:
- الأسرة في نظر (أوجست كونت) هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، ويمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخلية الحية في التركيب البيولوجي للكائن الحي.
- وتكلم عن وظائف الأسرة، وضغط على وظيفتها الأخلاقية. ولكي تحقق الأسرة هذه الوظيفة لابد وأن تتجه إلى المثال الأخلاقي أو الكمال الأخلاقي.
- كما أن للأسرة وظيفة تربوية ووظيفة دينية.
- أما هربرت سبنسر، فقد اعتبر الأسرة وحدة بيولوجية واجتماعية تسيطر عليها الغرائز الواعية، وتتشكل طبيعة الأسرة بتشكل طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة.
- وكان سبنسر من أنصار سيادة الرجل على الأسرة ومن أنصار عدم نزول المرأة إلى ميدان الحياة العامة إذ يكتفي بتثقيفها لتكون زوجة وربة بيت.

- واهتم لستروارد بدراسة المشاعر والأحاسيس الإنسانية واعتبرها قوة اجتماعية. وتكلم عن الحب العاطفي باعتباره أول خطوة في ظهور نظام الزواج .ويرى وارد أن هناك فترة من الشيوعية الجنسية مرت بها الإنسانية قبل أن ينتشر بين الجنسين الحب العاطفي.
- ويرى بأن أقدم مظهر للحصول على زوجات هو الاستيلاء على المرأة بالقوة.
وكان هذا النظام قائما على أساس احتكار الأقوى للنساء
- وأخيرا نجد أن سمنر، لا يختلف كثيرا عن الذين سبقوه فهو ينظرإلى أن الطبيعة هي التي زودت الرجال والنساء بجاذبية كانت سببا في دوام الجنس البشري..وقد أدت تلك الجاذبية إلى الزواج.
- وفرق سمنر بين الأسرة وبين الزواج، فالأسرة في نظره صورة مصغرة للمجتمع.أما الزواج فيفهم عادة أنه ارتباط بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضرورات المعيشية ولغرض إنجاب الأطفال في نطاق الإطار الاجتماعي طالما كان ارتباطهم قائما ومستمرا.
- وعرض سمنر لمظاهر الانحلال في الأسرة الحديثة. وناقش فكرة الطلاق ونعى على التربية الاجتماعية التي يتلقاها مواطنوه لأنها لا تعدهم للزواج ولا ترغبهم في الحياة الزواجية السعيدة. ونادى بأن سياسة الباب المفتوح في الطلاق تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية وفساد الحياة الاجتماعية بالإجمال. وهذه السياسة أسوأ حالا من سياسة الإباحية في العلاقات الزواجية ونادى بتدعيم الزواج الثنائي ووصفه بأنه أشرف تجربة لإنكار الذات.

هذه خلاصة لأهم آراء المفكرين والفلاسفة الذين عرضوا لشؤون الأسرة ويبدو من هذا العرض أن هؤلاء المفكرين حاولوا إرساء الأوضاع الأسرية على أسس فلسفية وبيولوجية وسيكولوجية ولم يهتموا كثيرا بالرجوع إلى حقائق علم الاجتماع.

المداخل السوسيولوجية لدراسة الأسرة:
أولا دراسة الأسرة كنظام:
يعد من أقدم المداخل في الظهور،ويدور اهتمامه حول أصل النظام العائلي وتطوره وإجراء المقارنات عبر المكان والزمان. ومما يميز هذا المدخل اهتمامه بالدراسة المقارنة الوصفية بهدف الوصول إلى تعميمات عالمية عن الأسرة فيما يتعلق بوظائفها مع اهتمام أكثر بالوظائف القديمة التي كانت تقوم بها الأسرة.
وينظر هذا المدخل إلى الأسرة على أنها نسق مفتوح ومتغير وعتمد ويغفلون تأثير الأسرة على بقية النظم الاجتماعية.

ثانيا المدخل التفاعلي:
يصف الأسرة بأنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة يفسر ظواهر الأسرة في ضؤ العمليات الداخلية لأداء الدور وعلاقات المركز ومشكلات الاتصال واتخاذ القرارات. كما أن هذا المدخل يهتم أساسا بالأمور الداخلية للأسرة فهو يركز على اختيار القرين والتوافق الزواجي والعلاقات الوالدية مع الأولاد.

ثالثا مدخل دراسة الموقف:
وهو ينظر إلى الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك أي كمجموعة من المثيرات الخارجية بالنسبة للأفراد الذين تؤثر عليهم. ويقوم هذا المدخل على مجموعة من الافتراضات الأساسية هي:
١- أن الموقف الاجتماعي يمكن دراسته كموضوع مستقل عن الواقع.
٢- أن المواقف الاجتماعية ليست فقط دائمة التغير ولكنها أيضا تتعدل وفقا لهذا التغير.
٣- أن كل موقف اجتماعي هو نتاج لتفاعل عناصر اجتماعية وفيزيقية وثقافية.
٤- أن السلوك هو وظيفة للموقف ورغم أنه لا يكون سلوكا دائما إلا أنه يتوافق مع الموقف.

م٢

تطور نظام ووظائف الأسرة

تطور نظام الأسرة:
يشير تاريخ الأسرة إلى وجود تطور كبير حدث لها عبر الحضارات المتتابعة، فالأسرة ليست نظاما ثابتا لأنها تغيرت كثيرا على النحو التالي:

من ناحية الاتساع:
فالأسرة عند سكان استراليا وأمريكا الأصليين تضم جميع أفراد العشيرة إذ لا يوجد عندهم فرق بين أسرة وعشيرة، كما أن أفراد العشيرة لا يرتبطون برابطة الدم وإنما على أساس توتم يتخذونه رمزا للعشيرة.

أما الأسرة عند العرب في الجاهلية فكانت تضم جميع الأقارب وكذلك الموالي والأدعياء.
كما كانت القرابة عندهم تقوم أيضا على الأدعياء الذي يقوم على اعتراف رئيس الأسرة بأولاده.
أخذ نطاق الأسرة يضيق حتى وصل إلى الحد الذي وصل إليه الآن في معظم المجتمعات الحاضرة:
الزوج والزوجة وأولادها.
والفرد ينتمي إلى أسرتين عامتين: أسرة عن طريق أبيه وأسرة عن طريق أمه،
ويرتبط أفراد الأسرتين بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية والقانونية.

من ناحية الرئاسة:
الأسرة بحكم كونها مجتمعا صغيرا معقد الشؤون يلزم وجود رئيس لتنظيم أمورها ويخضع له جميع أفراد الأسرة بالطاعة.
واتفقت معظم النظم على إسناد هذه الوظيفة للزوج. ولم يكن هذا النظام الرئاسي هو السائد فقد مرت الرئاسة بعدة أشكال:
١- المرحلة الإباحية (مرحلة افتراضية) تتميز بعدم وجود نظام للزواج، وشاعت هذه المرحلة مع ظهور الإنسان الأول.
ولم تدل البحوث الأنثروبولوجية على وجود ملموس لهذه المرحلة بالدليل العلمي.
٢- المرحلة الأمية: تتميز بزعامة الأم للأسرة في المجتمعات التي يقوم فيها الزوج بالصيد بينما تستقر الأم في مكان معين ترعى أولادها. ويطلق على هذا النظام (البوليندري).
٣- المرحلة الأبوية: وفيها يتحكم رئيس الأسرة ويتولى جميع الشؤون الاقتصادية وتكون سلطته واسعة إذا كانت له عدة زوجات. ويطلق على هذا النظام (البولوجيني).

٤- المرحلة الاستقلالية: وهي التي يستقل فيها كل من الزوجين بنفسه فلا يكون للآخر أي سلطات عليه، وقد أتت هذه المرحلة نتيجة التطور الاقتصادي في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، حيث يصبح البيت مكانا لالتقاء الزوجين والأبناء للنوم.
ولا تعتبر هذه المراحل حتمية بالنسبة لجميع الشعوب، فهناك مجتمعات لا تعرف المرحلة الأمية أو التي قبلها.

تطور وظائف الأسرة:
لاشك أن تحقيق ضرورات الحياة المادية كان أول أهداف الترابطات والمعاشر الأولى، وكانت وظائفها لا تتعدى جمع الأقوات الضرورية والقيام بمستلزمات الحياة وصنع الأدوات وجمع الثمار التي يتحلون بها في المناسبات.

أما في المجتمعات التوتمية، فنلاحظ أن الأسرة كانت وحدة اقتصادية تنتج ما تحتاج إليه العشيرة من مطالب الحياة، وكانت هيئة سياسية وإدارية وتشريعية، فهي التي تأمر وتدير شؤون العشيرة بواسطة مجلس آباء الأسر أو رؤساء العشائروالبطون، وهي التي تشرف على الطقوس وتمنح الأولاد حق القبول في الجمعية الدينية وتشرف على تربية النشء وتعليمهم..وبذلك كانت الأسرة التوتمية عبارة عن دويلة صغيرة تقوم بمختلف الوظائف التي يتطلبها النشاط العمراني.
كانت الأسرة التوتمية إذن وحدة اقتصادية وهيئة سياسية وإدارية كما كانت هيئة دينية وتربوية. وقد ظلت الأسرة الإنسانية محتفظة بهذه الاختصاصات الواسعة في العصور التاريخية القديمة في مصر القديمة واليونان والرومان.

وعندما اتسع نطاق الحياة الاجتماعية وتفاعلت الأسر مع بعضها البعض ونشأت القرى ثم المدن المستقلة، قامت الدول وأخذت تسلب من الأسرة الوظائف التي كانت تقوم بها وأخذت تنشئ لكل وظيفة هيئة مستقلة تأخذ على عاتقها تحقيقها على الوجه الأكمل لصالح الأفراد بوصفهم عناصرفي المجتمع بصرف النظر عن التنظيمات الأسرية، فانتزعت الدولة السلطة السياسية وأنشأت لها الهيئات الحكومية والمجالس النيابية وانتزعت الوظيفة الاقتصادية وأصبحت من اختصاص رجال الأعمال والصناع والتجار.

ومع ذلك هناك عدة وظائف مازالت الأسرة تقوم بها:

١- الوظيفة الاقتصادية:

كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية ومازالت وتقوم باستهلاك ما تنتجه.

٢- وظيفة منح المكانة:

يستمد أعضاء الأسرة مكانتهم من مكانة أسرهم.

٣- الوظيفة التعليمية:

الأسرة تهتم بتعليم أبنائها ولا يعني ذلك تعليم القراءة والكتابة وإنما الحرفة أو الصنعة أو الزراعة والتربية البدنية والشؤون المنزلية.

٤- وظيفة الحماية:

الأسرة أيضا مسئولة عن حماية أعضائها فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن.

٥- الوظيفة الدينية:

تعليم الأولاد الحياة الدينية والقيم الأخلاقية ذات المصدر الديني والنسك والتصرفات على أساس العقيدة الدينية.

٦- الوظيفة الترفيهية:

الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو بين عدة أسر.

وظائف الأسرة العربية:

في دراسة أجريت على عينة من الأسر المصرية لمعرفة الوظائف التي تقوم بها الأسرة في الوقت الحالي تبين الآتي:

١- إن وظائف الأسرة المصرية لم تتغير كثيرا فما زالت نسبة لا بأس بها تحتفظ بوظائف كانت تميز الأسرة الممتدة التقليدية.

٢- تحول الأسرة المصرية تحت تأثير الحياة الحضرية بالتدريج من وحدة منتجة إلى وحدة مستهلكة.

٣- لا يظهر بصورة واضحة أن الأسر المصرية كالأسر في المجتمعات الغربية مثلا تعتمد اعتمادا يكاد يكون مطلقا على السوق الخارجية في كل مطالبها المادية على وجه الخصوص فلا زالت نسبة كبيرة من الأسر تصنع كثيرا من حاجاتها وخاصة في الغذاء والملبس داخل نطاق المنزل.

٤- أصبحت الأسرة المصرية تشارك في الوظيفة التعليمية عن طريق المتابعة والإشراف المنظم في كثير من الأحوال على تقدم أبنائهم المدرسي وإنجازهم لواجباتهم المدرسية.

٥- رغم تغير أساليب التنشئة الاجتماعية إلا أن عملياتها المختلفة لا تزال أهم وظائف الأسرة.

وهذا التغير في وظائف الأسرة المصرية الذي حددنا أهم معالمه لا يعني أنه قد حدثت تغيرات عميقة.

وظائف الأسرة المعاصرة:

تحدد المراجع العلمية وظائف الأسرة المعاصرة فيما يلي:

١- إنجاب الصغار.

٢- المحافظة الجسدية لأعضاء الأسرة.

٣- منح المكانة الاجتماعية للأطفال والبالغين.

٤- التنشئة الاجتماعية.

٥- الضبط الاجتماعي.

٦- الوظيفة العاطفية.
ونعني بالوظيفة الأخيرة التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء في منزل مستقل يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الأساسي للإشباع العاطفي لجميع أفراد الأسرة.
وقد ترتب على هذه الوظيفة الجديدة أن أصبحت الأسرة النواة تحمل عبئا ثقيلا لأنها أصبحت المصدر الوحيد الذي يستمد منه الأفراد الحب والعاطفة ولهذا لا يريد الأفراد البالغين الزواج فقط وإنما يريدون الزواج السعيد.
فالأسرة الحديثة لا تزال تؤدي وظائف أهمها الوظيفة الأخلاقية.

وعلى الرغم مما فقدته الأسرة من وظائف فإنها لا تزال تحتفظ بعدد آخر من الوظائف لا يقل أهمية عن كل ما فقدته يمكن إجمالها فيما يلي:
١- لا تزال الأسرة أصلح نظام للتناسل.
٢- الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه وتقوم فيها الأم بأعمال المنزل.
٣- الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقيدة الدينية واستمرارها.
٤- تعتبر الأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته القومية، كما تعتبر المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الطفل مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق.
٥- تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهي التي تكون الطفل وتصوغه وتحدد ميوله وتسد حاجاته.

م٣

تنوع أنماط الأسرة في العصر الحاضر:
فيما يتعلق بتنوع أنماط الأسرة في العصر الحاضر يجب الاتفاق على تقرير ملاحظتين أساسيتين:
الأولى: أنه لا يوجد مجتمع يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر.
الثانية: أن كل نمط من أنماط المجتمعات لديه نمط معين سائد من أنماط الأسرة، وتعد الأنماط الأخرى أنماطا فرعية.

ولا يمكن أن نجد نمطا موحدا من الأسرة في أي مجتمع إنما هناك تنوع حسب المناطق الجغرافية والبناء الطبقي الاجتماعي داخل كل مجتمع. ويبدو التنوع في أوضح أشكاله في الأسرة في البلاد النامية التي تعاني من أكثر التغيرات الثقافية والاجتماعية عنفا ومن الأمور التي تؤثر في الأسرة العربية كنظام اجتماعي ضرورة التكيف مع البيئة الجديدة في المدن الحضرية عند الهجرة إليها، وقد تنهار الأنماط التقليدية تحت وطأة البنية الجديدة.

الأسرة الممتدة:
١- الأسرة الإغريقية الممتدة:
يحدثنا هوميروس عن بيت برياموس حيث يعيش خمسين من الإخوة واثنا عشر أختا مع أزواجهم وأولادهم جميعا. وهم يعيشون عيشة مشتركة بالإضافة إلى الخدم والعبيد والعمال الزراعيين ويضم أيضا أبناء وبنات العم والخال وينادون بعضهم جميعا بكلمة أخ أو أخت. وهذا التجمع القرابي قادر على أن يعول كل أفراده ويحقق كل احتياجاتهم.
ويصف الكتاب هذا النمط من الأسرة بأنه دولة وليس جماعة وهو تنظيم يخضع لكبار السن فيه.

٢- الأسرة الممتدة في الهند القديمة:
الشيء المقدس في الأسر الهندية القديمة أنها كانت في ذاتها محور تقديس وإجلال كافة أفرادها، وهناك توحد بينهم جميعا رئيسا ومرؤوسا صغيرا وكبيرا وهناك ملكية مشتركة والسلطة كانت لرئيس الأسرة الذي يكون أكبر الذكور المسنين.
وطبقا للقانون الهندوسي فإن ملكية الأسرة لا تقبل التقسيم أو التوزيع.

٣- الأسرة عند الأباتش(من الهنود الحمر):
وهي عبارة عن أسرة مشتركة تقوم على نظام السكن عند الأم لأنها تتكون من عدة أسر نووية تجمع بينها رابطة القرابة والسكنى المشتركة. وعندما تتكون أسر نووية جديدة تعتمد على الأسرة المشتركة للزوجة وتقيم معها، وتلعب الأسرة دورا كبيرا في حياة الفرد ويتم توزيع العمل تبعا للسن والنوع ويدير أمورها أكبر أفرادها سنا.

٤- الأسرة الممتدة عند التانالا (مدغشقر):
يعتمد أفراد التانالا على أنفسهم في الحصول على طعامهم سواء عن طريق الزراعة أو الرعي وما دام مؤسس الأسرة وزعيمها على قيد الحياة فإنه يبقى مسيطرا سيطرة مطلقة على الأسرة الممتدة، ويتمتع بطاعة واحترام جميع أفرادها ويحتفظ لنفسه بجميع الأرباح التي تعود على الأسرة من الزراعة.

٥- الأسرة النوبية:
تمثل صورة الأسرة الأبوية بعد أن كان النظام القرابي فيها قائما على الانتساب للأم إذ أخذ المجتمع بالنظام الأبوي مع دخول الإسلام ولكنه لم يتخل عن بعض عناصر النظام الأموي فعندما تتزوج الفتاة تنتقل للإقامة مع زوجها في بيت الأم.

٦- الأسرة الكبيرة تحت سيطرة الأخ الأكبر:
يظهر هذا الشكل من أشكال الأسرة الممتدة في أعقاب وفاة الأب حيث لا يتفرق الأخوة ويعيشون معا وأهم سمات هذا الشكل أنه واسع الانتشار في العالم القديم وفي عالمنا المعاصر على حد سواء وخصوصا بين الفلاحين.

ومما لا شك فيه أن التطورات العالمية والمحلية المعاصرة في الدول الصناعية قد أدت إلى اختفاء هذا النمط من الأسرة الممتدة.

*هل الفروق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة مجرد قضية حجم؟
تصور أصحاب كثير من الكتابات غير العلمية في الأسرة أن الفروق بين أنماط الأسرة القديمة والأنماط الحديثة مجرد فارق في الحجم. ولكن هناك اعتبارات تدعو إلى الالتزام بجانب الحذر والتدقيق عند دراسة الفروق بين الأسرة القديمة والحديثة منها:
١- يجب الحذر من الاعتقاد بأن الشعوب القديمة لم تعرف سوى الأشكال الكبيرة من الأسرة فهناك شواهد تاريخية تثبت وجود الأسر الصغيرة إلى جانب الأسر الكبيرة.
٢- أن وجود أسر كبيرة يسيطر عليها الأخ الأكبر لا ينفي احتمال أن هذا الشكل يمثل مرحلة انتقال بين الكيانات الأسرية الكبيرة وتحلل هذه الوحدات إلى أسر نووية صغيرة مستقلة.
٣- وجه الاختلاف بين الأسر القديمة والأسر الحديثة يكمن في فروق بنائية ويوجد داخل أصغر الأسر حجما درجة عالية في التنوع في العلاقات والأدوار.

الأسرة النووية:
تعد الأسرة النووية هي النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر وتلعب العلاقات الوثيقة بين الزوجين دورا حاسما يؤثر على كيانها وتعني الأسرة النووية من الناحية البنائية تمركز الأسرة حول الزوج والزوجة والأطفال حيث يرتبطون بعلاقة تتميز بكل سمات الجماعة الأولية.

إن العلاقات القرابية الحديثة تشبه إلى حد كبير علاقات الصداقة والمودة وتقوم على الاختيار الواعي وقدر من الاستلطاف وليس مجرد انعكاس لعلاقات دموية أو علاقات مصاهرة.

والأسرة النووية يمكن أن تكون بمثابة مرحلة في حياة الأسرة الكبيرة ومن ثم ينتفي التناقض المزعوم بين هذين الشكلين. ومن المؤكد أنه مهما تضخم حجم الأسرة الكبيرة فإن الفرد الذي ينتمي إليها يعرف الأسرة النووية التي ينتمي إليها.

إن الأسرة النووية ظاهرة إنسانية عالمية ومكانتها في المجتمع قد تتفاوت من مرحلة تاريخية لأخرى ومن مستوى اجتماعي لآخر، ولكنها هي الظاهرة الأساسية عندما نتحدث عن الأسرة الإنسانية عموما.

المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة:
هناك مجتمعات يتحدد فيها وضع الفرد من خلال وضع أسرته. وهناك مجتمعات أخرى يتحدد فيها وضع الفرد من خلال إنجازه الشخصي. وهناك كثير من المجتمعات التي تتحدد فيها مكانة الفرد من كلا الطريقتين وهناك من الأفراد من ينتزع لنفسه تقدير المجتمع من خلال إنجازات فردية ممن يسمون العصاميين.

والمبدأ العام ينص على أن البلاد الصناعية الحديثة شهدت تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية أدت إلى تحرير الفرد من قيود التكوينات الاجتماعية كما تقلصت سيطرة الأسرة وبرزت سيطرة الدولة.
إن الأسرة المعاصرة تتأثر أعمق التأثير ببناء المجتمع الصناعي السائد اليوم وهذا المجتمع يقوم على الإنجاز الفردي والأسرة تمد المجتمع دائما بخامات بشرية جديدة فالأسرة هي الوعاء الوحيد لتنشئة الأطفال.

م٤

الميزات الأساسية للعائلة العربية:
العائلة العربية قد توصف كوحدة الإنتاج الأساسية ومركز التنظيم الاجتماعي العربي والأنشطة الاجتماعية الاقتصادية.
تكون العائلة العربية التقليدية وحدة اجتماعية واقتصادية لأن كل الأعضاء يتعاونون لضمان استمرارها وتحسين مكانتها في المجتمع. المؤسسات مثل المحلات والحقول امتلكت عادة وتم تشغيلها لصالح الكل وكانت العائلة تؤدي المهام والمسئوليات التي تؤديها الدولة حاليا كالتعليم والتأهيل والدفاع والتربية وغيرها.

أ- مركز التنظيم الاجتماعي:
في كل مستويات المعيشة العربية وخصوصا بين القبائل والفلاحين تكون العائلة هي العرف السائد الذي من خلاله يرث الأفراد ثقافتهم ويتم دعمهم في أوقات التوتر الاجتماعي والفردي. نجاح أو فشل العضو الفرد هو نجاح للعائلة بالكامل.
في العائلة العربية التقليدية لدى الأب سلطة ومسئولية، تنضم الزوجة إلى جماعة أهلية قرابية والأطفال يأخذون لقبه، والأب له الاحترام والطاعة الراسخة بحكم وضعه في أعلى هرم السلطة.

ب- العلاقات الممتدة:
العائلة العربية الحالية لا تمتد عادة في المعنى التقليدي لأجيال تتعايش معا. مثلا ثلاثة أجيال في نفس الأسرة.
تظهر الدراسات الحديثة اتجاها مستمرا نحو الأسرة المتكاملة: الأب والأم والأولاد.
في الشكل الممتد للعائلة العربية ترابطت مع أدائها الدور كوحدة اجتماعية اقتصادية، يجعل هذا الترتيب من أعضاء العائلة متكاملين بطريقة تكافلية، القبيلة تسيطر على البدوي في الصحراء، الأهل يسيطرون في القرى، والأسرة المتكاملة تسيطر على أفرادها في المدينة.

ج- أنماط الزواج:
عادة الزواج هو علاقة مشتركة اجتماعية أكثر من فردية، رسميا العائلة هي آلية للتكاثر، لبقاء الإنسان ، تقوية العلاقات والاهتمامات، صيانة الملكية الخاصة،التأهيل وإنجاز الأهداف الأخرى التي تتجاوز سعادة الفرد لضمان المصالح المشتركة.
هذا المبدأ نراه في معظم الأنماط المتعلقة بالزواج،متضمنا الزواج المرتب وزواج الأقارب وتعدد الزوجات والزواج العرفي.

د- زواج الأقارب:
لزواج الأقارب فائدة ليس فقط في المهر المتدني واحتباس ثروة العائلة والملكية خلال العائلة ولكن أيضا في تقوية تضامن القرابة وفي منع انفصال العروس وعائلاتها. وقد لاحظ الدكتور زهير حطب أن عادة تلك القبائل العربية التي كانت مكتفية اقتصاديا فضلت زواج الأقارب.

الأدوار التي تمر بها الأسرة العربية:
تمر الأسرة الحديثة في المراحل التالية:
١- مرحلة الخطوبة:
وهي الفترة التي تسبق عقد الزواج بصفة رسمية، وهي مرحلة تحضيرية لتوثيق العلاقات بين أسرتي الزوج والزوجة ووضع أسس الحياة الزوجية والاتفاق على المبادئ والاتجاهات العامة التي تسود هذه الحياة.وهي تختلف في المجتمع الريفي عنها في المجتمع الحضري، فطبيعة العادات والتقاليد في الريف لا تتيح للخطيبين أن يلتقيا ويدرسا ميولهما وعاداتهما، عكس المدينة.
٢- مرحلة التعاقد والزواج:
وتبدأ بعقد الزواج بصفة رسمية وتعتبر بدء الحياة الزوجية. حيث يعيش الزوجان معا ويتعاشران معاشرة شرعية، وتقوم هذه المرحلة على تقرير الحقائق تقريرا صائبا بعيدا عن عواطف المجاملة والخجل.
وهي تمثل امتحانا شاقا للزوجين:فإما أنانية وأثرة تنتهي بتفكك الأسرة،وإما إيثارا وتعاونا يدعمان الحياة الزوجية ويطيلان أمدها.

٣- مرحلة الإنجاب:
نلاحظ أن الروابط الأسرية قد تأكدت في نفوس الزوجين بعد إنجاب الأطفال حيث تظهر مشاعر جديدة وإحساسات كانت كامنة في الطبيعة الإنسانية وتتحدد الأوضاع والمصطلحات المتعلقة بالأبوة والأمومة وقرابة المصاهرة والرضاع وطبقات المحارم وغيرها. ويلاحظ أنه كلما تعدد الأطفال واجتازوا مراحل النمو الأولى تزداد المسئولية وتثقل وتواجه الأسرة كثيرا من المشاكل الداخلية والخارجية.

٤- مرحلة السكون والاستقرار:
في هذه المرحلة يكبر الأطفال ويصبحون عناصر منتجة ويستطيعون الاعتماد على أنفسهم. ويجب الإشارة إلى أن هناك كثيرا من الأسر التي لا تخلو منها مظاهر العقوق فيقاسي الأبوان من حالات القطيعة والعوز ما يثير الغضب والنقمة على ناكري الجميل.

الأسرة في الريف:
يرجع الاهتمام بدراسة النظام الأسري في المجتمعات الريفية إلى أن قسما كبيرا من سكان العالم يعملون بالزراعة في المدنيات الكبيرة وحتى الآن.ومن الثابت أن وظائف الأسرة تختلف فيما بينها على نحو أو آخر،وتتمثل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية في وظيفة التأمين وتنظيم عملية قضاء وقت الفراغ والتسلية بالنسبة لأعضاء الأسرة، كما توفر الأسرة لأبنائها إطارا معنويا ووجدانيا يقيهم من الشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية.

خصائص الأسرة الريفية:
-الأسرة الريفية ذات سلطة أبوية.
-يسود نظام الأسرة المركبة والتي تجمع الأبوين الكبيرين وأبنائهما المتزوجين وأولاد الأولاد وتمتد لتشمل بعض الأقارب.
-تتميز الأسرة الريفية بكبر حجمها وكثرة مواليدها وتفضيل الذكور.
-تمتاز الأسرة الريفية بأنها وحدة اقتصادية تميل إلى التخزين.
-يعتبر الزواج المبكر في الأسرة الريفية هو الأكثر تفضيلا.
-يزداد تشغيل الأطفال في العمل الزراعي.

مميزات الأسرة الريفية:
.الأسرة هي أول نظام اجتماعي يعيش الفرد في كنفها ويتشرب قواعدها التنظيمية ويخضع لسننها وعاداتها وتقاليدها.
.الأسرة هي أصغر المنظمات الاجتماعية استقرارا في المجتمع.
.الأسرة هي حجر الزاوية في البناء الاجتماعي ويتوقف عليها جميع المنظمات الاجتماعية.
.تمارس الأسرة على أفرادها ضغوطا للضبط الاجتماعي غير الرسمي لضبط سلوك الأفراد.
.الارتباط بالأرض والحيوان.
.الأبعاد القرابية تشكل غالبية العلاقات الاجتماعية.
.المحافظة على التقاليد.

الأسرة في الحضر:
الحياة في العصر الحديث تتركز الآن تدريجيا في المدن، كما أن المناطق التي لا تزال تعتبر ريفا تتأثر بخصائص المدينة، ويذهب البعض إلى أن القرابة ظاهرة في سبيلها إلى الزوال مع زيادة التحضر، كما أصبحت الأسرة النووية أساس البناء الاجتماعي، وأصبح الفرد داخل الأسرة التي ينتمي إليها مستقلا وتابعا في نفس الوقت.

وظائف الأسرة الحضرية:
أدى انتشار التعليم وازدياد عدد المعاهد التربوية إلى حرمان الأسرة من دورها كهيئة تربوية.
والدور الأساسي للأسرة والذي كان يتمثل في الضبط والرقابة بدأ يخف أيضا في المدينة بانتشار الشرطة.
كما بدأت الوظائف الاقتصادية للأسرة الحضرية في الهبوط ولم يعد في المدينة إنتاج تقوم به الأسرة وإنما تتعهده مؤسسات متخصصة.

تطور الحياة الاجتماعية في محيط الأسرة:
كانت الحياة الاجتماعية مرتكزة على اعتبارات كثيرة منها: الأهمية الاقتصادية للمنزل، لأن الأسرة كانت قائمة بإنتاج ضروريات المعيشة ومطالب الحياة بغرض الاستهلاك، وسيادة الرجل فهو دعامة الأسرة وحاميها، والزواج المبكر، وندرة الطلاق، وعدم انتشار الانحرافات الأخلاقية.

غير أن تلك الاعتبارات المذكورة كلها تطورت أو تغيرت بتطور الحياة الاجتماعية ففقد المنزل قيمته الاقتصادية وانهار الإنتاج العائلي وأصبحت الأسرة الحديثة وحدة استهلاكية، مما أتاح للأفراد أن يتحرروا من سلطة رب الأسرة ويخرجوا إلى ميدان عندما انتشرت الصناعة الحديثة. المجتمع ويعرضوا خدماتهم على أصحاب الحرف والطوائف ثم على أصحاب المصانع

م٥ التوافق والتكامل الأسري

عوامل التكامل الأسري:
١- العامل البنائي للتكامل الأسري:
ويقصد بهذا التكامل وحدة الأسرة في كيانها وفي بنائها من حيث وجود كل من أطرافها (الأولاد) في صورة متماسكة، كل يقوم بدوره ويؤدي رسالته ويتحقق بالتوافق الجنسي والمادي والثقافي للزوجين.

٢- الصراع داخل الأسرة وآثاره على أفرادها:
النتائج العامة المرتبطة بالصراع والتكيف في الأسرة منها أن السعادة والاستقرار في الأسرة مقترنة بالتكيف والطلاق تعبيرعن انعدامه.
انفصال الزوجين نتيجة لعمليات الصراع المستمر.
تلعب البيئة الاجتماعية دورا لمنع الصراع فيما بينهم وتحقيق التكيف أو تلعب دورا في زيادة الصراع داخل الأسرة.

٣- الضغوط الاجتماعية على الأسرة:
تم تصنيف أزمات الأسرة إلى ثلاث فئات حسب تصنيف (هيل) هي:
١- التمزق أو فقدان الأعضاء نتيجة للحرب أو الموت أو المرض.
٢- التكاثر أو الإضافة، بضم عضو جديد للأسرة دون استعداد مسبق.
٣- الانهيار الخلقي، ويشير إلى فقدان الوحدة الأسرية والأخلاقية مثل: الخيانة والإدمان والانحراف.

وتؤدي الأحداث المسببة للأزمة إلى نتائج عديدة مثل الانتحار والطلاق والهروب والإصابة بأمراض نفسية وعقلية.
والتوافق مع الأزمة يعتمد أساسا على فعاليات أداء أعضاء الأسرة لأدوارهم ويمكن تحديد العوامل المؤدية للتوافق مع الأزمة فيما يلي: مدى استعداد الأسرة لمواجهة الأزمة، ومدى تكامل الأسرة، ومشاركة الأسرة بكل أعضائها في اتخاذ القرارات ومدى قوة وعمق العلاقات العاطفية بين أعضاء الأسرة، والمشاركة الإيجابية للزوجة والاستفادة من التجارب والخبرات السابقة للتعامل مع الأزمة.

المقصود بالتوافق الأسري:
الفرد لا يتوافق بسهولة ويسر حيث توجد عوائق وعقبات تقف أمام توافق الإنسان في تحقيق أهدافه فحياة الفرد عبارة عن سلسلة من عمليات التوافق المستمر حيث يضطر الفرد باستمرار إلى تعديل سلوكه كما أكد (شافير).
والتوافق هو قدرة الفرد على أن يغير من البيئة لكي يتلاءم معها. والهدف من النظام الزوجي تحقيق التوافق الزوجي والانسجام.

والتوافق الزوجي يعني الميل النفسي المعبر عن المحبة والود والتوافق بين الزوجين والأصل في التوافق الزوجي هو الاستقرار الأسري وشعور الرضا والسرور والرحمة.
ويؤكد صالح عبد العزيز إن من مؤشرات التعاطف بين الزوجين ذلك الإحساس الذي يحس به كل منهما في غيبة الآخر.

العوامل التي تؤدي إلى التوافق الأسري:
من العوامل المهمة التي تؤدي إلى التوافق والتكيف الأسري إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة ومن العوامل التي تؤدي إلى التوافق الأسري:
- وجود أهداف مشتركة للأسرة وقدرة على الإسهام في خدمة المجتمع والنهوض به والارتباط بأخلاقيات هذا المجتمع وقيمه الاجتماعية.
- تفاهم واتفاق بين الوالدين حول علاقتهما ودوراهما مع الأبناء والاهتمام بتوفير الرعاية دون التفرقة بينهم.
- مشاركة الأبناء للأسرة في إدراك احتياجاتها والعمل على مقابلتها.
- الاكتفاء والاستقرار الاقتصادي وتقدير كل فرد لما يبذله الآخرون في سبيل إسعاد الأسرة.
- التجارب الناجحة في مواجهة الصعوبات التي تعترض الأسرة.
- توفر الصحة والقدرة الجسمية التي تهيئ لكل أفراد الأسرة القيام بمسئولياتهم وتحقيق إشباع العلاقات الأسرية.

مجالات التوافق الأسري:
التوافق الاجتماعي:
المقصود بالتوافق الاجتماعي قدرة الفرد على عقد صلات وعلاقات طبيعية مرضية مع الآخرين وفي المجال الأسري أن يقوم الرجل والمرأة بعلاقة زوجية تقوم على السكينة والطمأنينة حتى يشعر كل طرف بحاجته إلى الطرف الآخر.

التوافق الاقتصادي والمادي:
لكل أسرة دخل وإنفاق ولكنه يختلف من شخص لآخر فهناك أسرة ينخفض عندها المستوى الاقتصادي بحيث لا تستطيع إشباع احتياجات أفرادها ويؤدي هذا إلى الحرمان. وفقدان المال يحدث نوعا من الحرمان ويختلف بين الفقراء والأغنياء فالأغنياء يفقدون السلطة والمال والفقراء يفقدون الطعام وإذا كان الزوج غير قادر على العمل لسبب ما تقوم الزوجة بالعمل والإسهام في جزء من ميزانية الأسرة وهذا يؤدي إلى التوافق الاقتصادي للأسرة.

التوافق الجنسي:
الإشباع الجنسي أحد الدوافع التي يسعى إلى تحقيقها الإنسان في الزواج ومن العوامل التي تساعد على التوافق الجنسي بين الزوجين الصراحة واتساع الأفق العقلي. فالتوافق الجنسي يقتضي فهم ومعرفة وإدراك معنى الجنس ودوافعه وأهدافه وغاياته ولذلك فالثقافة الجنسية من الأمور المهمة في برامج التعلم وإعداد الشباب للحياة الزوجية الأسرية

التوافق الديني:
من الوسائل التي تؤدي إلى التوافق بين أعضاء الأسرة الممارسات الدينية بين أفرادها خاصة سلوك الوالدين الذي يشجع على التمسك بالقيم الدينية، حيث يتحقق التوافق الديني من خلال الإيمان بالله وأن يرضى الفرد بما قسمه له من رزق ومال وجاه.

التوافق الثقافي:
من أهم العوامل المؤثرة في التوافق الأسري الثقافة بصورة عامة وتعليم المرأة بصورة خاصة ولذلك فالخلفية الثقافية لكل من الزوجين تؤثر في حياتهما المشتركة.

قياس التوافق والتكيف الأسري:
بدأ قياس التوافق الزوجي بطرق متعددة في أواخر العشرينات ثم ظهرت بعد ذلك بعشر سنوات دراسات واسعة وشاملة اهتمت بتحديد العوامل الشخصية المرتبطة بالتوافق الزوجي والتنبؤ بنجاح الزواج.
وتبين أن معظم هذه الدراسات تركز بصفة عامة على خمسة مقاييس أو أقسام: الانسجام أو عدم الانسجام، والاهتمامات والأنشطة المشتركة، وإظهار العواطف، والثقة المتبادلة، وعدم الإشباع والشعور بالعزلة الشخصية والتعاسة.

وقد وضعت (برنارد) علامة مميزة تصلح لتقييم العلاقة الزوجية فالمقياس في رأيها يجب ألا ينهض على علاقة متخيلة وإنما ينهض على علاقة ممكنة وملموسة، وتكون العلاقة الزوجية ناجحة إذا كان الإشباع إيجابيا، أي إذا كان الجزاء لشريكين أكبر من الخسارة. وإذا كان استمرار العلاقة الزوجية أفضل من أي بديل آخر كما في المثالين التاليين:

زوجان لا يحب أحدهما الآخر وهما على خلاف مستمر ولكن بقاؤهما معا له فوائد كبيرة من حيث إقامة مسكن جميل ويحميان أطفالهما من المشكلات التي تنتج عن الانفصال والطلاق، ولهذا تعد العلاقة ناجحة بمعنى أن الفوائد أكثر من التكاليف أو المكسب أكثر من الخسارة.
زواج تكون فيه العلاقة الزوجية ناجحة فقط لأنها أفضل من أي بديل آخر، كما في حالة زوجة غير عاملة تعتمد اقتصاديا على زوجها فيكون بقاؤها معه أفضل من أي بديل آخر على الرغم من عدم التوافق والتعاسة.

م٦
التفكك الأسري

التوتر والتفكك الأسري:
١ - يرجع التوتر إلى أسباب وعوامل كثيرة من أهمها:
- عدم توفر المقومات الأساسية لمعيشة الأسرة
- اختلاف كل من الزوجين في طريقة الحياة
- اختلاف المستوى الثقافي للزوجين
- طغيان شخصية أحد الزوجين على الآخر بشكل ملموس
- ظهور الاتجاهات الفردية والأنانية
- العادات الضارة والانحرافات الشاذة
- انعدام العواطف الأسرية لأسباب شخصية
- قد تكون الغيرة سببا مباشرا لزيادة التوتر
- تدخل الأقارب في العلاقات الزوجية
- قلة الوسائل الترويحية
- عدم الوفاء والصراحة والصدق في المعاملات الزوجية.

٢- العلاقات الداخلية في الأسرة:
وهناك عمليات ثلاث يمكن أن تلقي الضوء على تلك العلاقات الداخلية في نطاق الأسرة هي:التعاون والتنافس والصراع.
والتفكك الأسري من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المعاصر وتنتج عنه قائمة طويلة من المشكلات في المجتمع.
وتكثر الأمراض النفسية الناتجة عن تهدم الأسرة والعديد من المشكلات التي يصعب حصرها.

تعريف التفكك الأسري:
يعرف التفكك الأسري بأنه فشل واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة في القيام بواجباته نحوها، مما يؤدي لضعف العلاقات وحدوث التوترات بين أفرادها وهذا يؤدي لانفراط عقدها وانحلالها.
كما يعرف أيضا بأنه انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزاماته ودوره بصورة مرضية.
ويمكن تعريف التفكك الأسري على أنه انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بدوره على نحو سليم.
مراحل التفكك الأسري:
١- مرحلة الكمون: وهي فترة محددة وربما تكون قصيرة جدا بشكل يجعلها غير ملحوظة والخلافات فيها سواء كانت صغيرة أو كبيرة لا يتم مناقشتها أو التعامل معها بواقعية.
٢- مرحلة الاستثارة: يشعر أحد أفراد الأسرة بنوع من الارتباك وبأنه مهدد وغير قانع بالإشباع الذي حصل عليه.
٣- مرحلة الاصطدام: يحدث الاصطدام أو الانفجار نتيجة الانفعالات المترسبة وتظهر الانفعالات المكبوتة.
٤- مرحلة انتشار النزاع: ويحدث عند زيادة الصراع والرغبة في الانتقام والنقد المتبادل بينهما ويكون الهدف فقط أن ينتصر كل منهما على الآخر.
٥- مرحلة البحث عن الحلفاء: يكون في حالة لم يتمكن الزوجان من حل مشاكلهما بنفسيهما وزيادة فترة النزاع فيلجأ لطرق ومصادر بديلة مثل التركيز على الأطفال أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية أو التركيز على النجاح في العمل.

٦- مرحلة إنهاء الزواج: ويكون في حالة كان للزوجين دافعية ورغبة لتحمل مسئولية القرار المتعلق بالانفصال وتعني عدم التفكير في العودة مرة أخرى.

الأزمات الأسرية:
وقد تقسم الأزمات الأسرية إلى:
١- الأسرة التي تشكل ما يطلق عليها البناء الفارغ، وهي أن الزوجين يعيشان معا ولكن لا يتواصلان إلا في أضيق الحدود ويصعب على كل منهما منح الآخر الدعم العاطفي.
٢- الأزمات الأسرية التي ينتج عنها الانفصال الإرادي لأحد الزوجين مثل الانفصال أو الهجر أو الطلاق.
٣- أزمات ناتجة عن أحداث خارجية مثل التغيب اللاإرادي لأحد الزوجين بسبب الترمل أو السجن أو الكوارث الطبيعية.
٤- الكوارث الداخلية التي تؤدي لإخفاق غير متعمد في أداء الأدوار كما هو الحال بالنسبة للأمراض العقلية أو الفسيولوجية. ويدخل في ذلك التخلف العقلي لأحد الأطفال أو الأمراض المستعصية التي قد تصيب أحد الزوجين.

المشكلات الأسرية:
١- مشكلات الطلاق:
وتختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمرا يؤدي إلى انحلال الزواج ومن ثم الطلاق.
وتنقسم أسباب الطلاق إلى أسباب خاصة تتعلق بالزوجين، وأخرى عامة.
أ- الأسباب الخاصة:
ومنها ما يتعلق بالزوج مثل:
الكراهية، وتعدد الزوجات، وسؤ معاملة الزوجة، وعدم القدرة على تحمل نفقات الأسرة والمرض وعدم توفر العمل المناسب لأداء واجبات الأسرة.
ومن جهة الزوجة:كراهية الزوج، وسوء الأخلاق،وخيانة الأمانة الزوجية، وإهمال شئون المنزل،وفارق السن بين الزوجين.

ب- الأسباب العامة:
العامل الاقتصادي.
عدم قيام الزواج على أسس واضحة.
الاختلاف في المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي.
ضعف الوازع الديني والأخلاقي.
عدم وجود الانسجام اللازم لتدعيم الأسرة.
عدم الاستقرار العائلي.

٢- مشكلة وفاة أحد الزوجين:
هناك وجوه شبه عديدة بين الطلاق ووفاة أحد الزوجين ذلك أنهما يعنيان توقف أحد الزوجين عن أداء أدواره والتزاماته مما يتطلب تكيفا على مستوى الأسرة بأكملها، وتتلخص أوجه الشبه بينهما في: توقف الإشباع الجنسي، وفقدان الإحساس بالأمن والأمان، وفقدان المثل الأعلى، وزيادة الأعباء على الطرف الموجود، وزيادة المشكلات المادية، وإعادة توزيع المهام والمسئوليات المنزلية.
٣- مشكلة تعدد الزوجات:
- تبيح بعض المجتمعات والشرائع تعدد الزوجات، ويتم التعدد لعوامل كثيرة:
- ليس الرجال سواء في القوة وارتفاع الرغبة الجنسية.
-بعض النساء عقيمات لا يلدن وبعضهن مريضات.
-الحروب تحصد عددا كبيرا من الرجال وترمل كثيرا من النساء.
- وسيلة لزيادة النسل
- قد يكون التعدد مظهرا من مظاهر الرعاية الاجتماعية لكفالة الأطفال اليتامى وتكريم الأرامل.

أسباب التفكك الأسري:
١- الأب الحاضر الغائب:
وهو من يقضي وقته خارج المنزل. وله عدة صور كرجل الأعمال الغارق في عمله فسرعان ما تبدأ المشاكل بالظهور في المنزل لافتقار عنصر المشاركة بين الزوجين.
٢- الأم الغائبة الحاضرة:
وينطبق عليها ما ينطبق على الأب.وقد لا تكون بالضرورة منشغلة بالعمل وقد توكل مهمة تربية ورقابة الأبناء إلى الخادمة.
٣- صراع الأدوار:
وقد يقصد به التنافس بين الزوج والزوجة، أو أن تقوم الخادمة بدور الأم.
٤- ثورة الاتصالات الحديثة:
رغم إيجابيات ثورة الاتصال الحديثة وأنها ساعدت على الاتصال وقضاء وقت فراغ أكبر إلا أنها قد تتحول لسبب من أسباب تفكك الأسرة في حالة استخدامها استخداما غير صحيح.
٥- الوضع الاقتصادي للأسرة:
ففي حالة الغنى أو الفقر قد يكون التفكك الأسري نتاجهما. كأن ينشغل الغني بماله عن أهله أو قد يؤدي نفوذ المال إلى استخدامات محرمة. أما في حالة الفقر فقد لا يستطيع أطراف الأسرة أن يتدبروا أمورهم فيلجأ البعض للسرقة أو الطلاق أو التملص من المسئولية.

آثار التفكك الأسري:
١- آثار التفكك على الأفراد:
الأفراد هم أول ضحايا الأسر المفككة فالزوجان عند مواجهة المشكلات المترتبة على التفكك يصابان بالإحباط وخيبة الأمل وهبوط في عوامل التوافق والصحة النفسية وقد ينتج عن ذلك الإصابة ببعض الأمراض النفسية. وقد ينتج عن ذلك عدم القدرة على تكوين أسرة مرة أخرى فينعزل الزوج أو الزوجة عن الحياة الاجتماعية ويعيش حياة منطوية على الذات ويكون سلبي التعامل لا يشارك الآخرين نشاطات الحياة مما يعطله عن القيام بأدوار إيجابية في نهضة المجتمع ورعاية صغاره.

أما أبناء الأسر المفككة وخصوصا إذا كانوا صغار السن فأول المشكلات التي تواجههم فقدان المأوى الذي كان يجمع شمل الأسرة فعندما يحدث التشتت يعيش الأبناء بعضهم عند الأب أو الأم أو قد ينفصلون عنهم وقد يتزوج أحد الوالدين والنتيجة غالبا مشكلات مع زوجة الأب أو زوج الأم مما قد يدفع أبناء الأسر المفككة إلى هجر المنزل لأماكن أخرى قد لا تكون مناسبة للعيش في حياة مستقرة كما يحدث في مساكن العزاب. وقد تصاب الفتيات ببعض الأمراض النفسية نتيجة سؤ المعاملة وربما يتعرضن للانحراف.

٢- آثار التفكك على علاقات الزوجين بالآخرين:
ينتج عن التفكك الأسري انحلال في علاقات الزوجين بالآخرين وخصوصا الأقارب. فإن كان هناك قرابة بين أسرتي الزوجين فإنها غالبا ما تتأثر سلبيا بما يحدث للزوجين فتحدث القطيعة بين الأسرتين كما وأن الأمر ينتقل لأسرة أخرى مستقرة ففي حالة حدوث تفكك لأسرة واحدة وبينهما قرابة فقد يلجأ الآباء والأمهات بقصد أو بدون قصد إلى نقل أثر التفكك إلى أسر أخرى. وبالتالي يتحمل الجميع مشكلات فرد واحد والنتيجة تفكك أسرة ثانية.

٣- آثار التفكك على نشر الانحراف:
التفكك الأسري يؤدي أحيانا إلى تهيئة الظروف لانحراف أفراد الأسرة وخصوصا الأبناء. فعندما تتفكك الأسرة ويتشتت شملها ينتج لدى أفرادها شعور بعدم الأمان الاجتماعي وضعف القدرة لدى الفرد على مواجهة المشكلات وتجعله يبحث عن أيسر الطرق لحل مشكلاته دون النظر إلى شرعية الوسيلة المستخدمة للوصول للهدف وأكبر دليل هم الأحداث الذين ينحرفون ويقعون في سلوك إجرامي بسبب تفكك أسرهم.

٤- آثار التفكك على قيم المجتمع وثقافته:
التفكك الأسري يسبب اختلالا في كثير من القيم التي يسعى المجتمع إلى ترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده والعديد من القيم الإيجابية المهمة في تماسك المجتمع واستمراره.
فالتفكك يولد إحباطا نفسيا قوي التأثير في كل فرد من أفراد الأسرة المفككة. وقد يجعل بعضها يوجه اللوم إلى المجتمع الذي نشأ به ولم يساعده على تهيئة الظروف التي تقيه من التفكك الأسري مما يحول اللوم لتلك القيم التي يدافع عنها المجتمع ويسعى الفرد للخروج عليها وعدم الالتزام بها كنوع من السلوك المعبر عن عدم الرضا الغير معلن ويظهر الفرد نوعا من السلوك الثقافي المنافي لما هو متعارف عليه في مجتمعه كرد فعل لعدم الرضا عن المجتمع وثقافته فنجده يمجد الثقافة الوافدة.

٥- آثار التفكك على التنمية:
أجمع العلماء أن التفكك الأسري عائق كبير أمام التنمية لأنها تعتمد على أسرة قائمة بوظائفها بشكل سليم لتحقيق أهداف التنمية. وبها تنتج أفرادا إيجابيين قادرين على تحمل المسئولية الملقاة عليهم في المساهمة في رقي المجتمع وتطوره. ففي حالة حدوث التفكك يصبح الفرد محبطا ويحتاج لجهود تبذل لنجعله يتجاوز مشكلته وقد كان بالإمكان صرف تلك الجهود للرقي بالمجتمع.

الوقاية من التفكك الأسري:
١- العناية بما يقي من الوقوع في هذه المشكلة.
٢- تقوية إيمان الفرد.
٣- بناء الأسرة على أسس ومعايير صحيحة.
٤- عدم التدخل في حياة الزوجين.

وسائل علاج مشكلة التفكك الأسري:
١- المؤسسات الدينية:
وهي المؤسسات الدينية المتاحة في المجتمع مثل المساجد وهي أماكن يتردد عليها المسلم خمس مرات يوميا ونستطيع أن نقدم فيها النصح والإرشاد من خلال الخطب والدروس.
٢- المؤسسات التربوية:
ويقع عليها توفير برامج ومناهج تلامس حاجات الناس ودور الأخصائيين في المدرسة لحل مشاكل الطلبة والسعي لحلها مع الوالدين وتبصيرهم بكيفية مواجهة المشكلات الأسرية.

٣- المؤسسات الثقافية والإعلامية:
يمكن أن يكون لها أثر إيجابي في بث البرامج المفيدة ومراقبة الثقافة الدخيلة.

٤- المؤسسات الخيرية:
وهي مؤسسات لها دور في إعانة الأسر المفككة وإمدادهم بالمساعدات المادية والعينية والمعنوية سواء للأسر الفقيرة أو الأسر الغنية وكذلك تبني العديد من المشاريع كرعاية الأحداث ورعاية الأسر المفككة.

٥- المؤسسات الصحية:
وهي مؤسسات تهتم بالجانب الصحي للأسرة والجانب النفسي والآن يوجد ما يسمى بطب الأسرة ويعنى بمتابعة حالة المرضى صحيا ونفسيا واجتماعيا.

٦- مؤسسات الإرشاد الزوجي:
وهي مراكز تهتم بجميع ما يخص الأسرة في جميع مراحلها وتقدم المشورة للراغبين في الزواج وتشرح لهم وتعطيهم دروسا في الحياة الزوجية وتتوقع الخلافات التي تطرأ نتيجة للبيئة التي تربوا فيها، وتعطيهم دروسا لتنمية المهارات وتجنب تفاقم المشاكل والحلول المناسبة بطريقة تحافظ على تماسك الأسرة وترابط أفرادها.

برامج التوعية الأسرية:
يجب أن تشمل برامج التوعية الأسرية:
١- التوعية بوظائف الأسرة وكيفية تنظيم الحياة العائلية من النواحي الاقتصادية وتدبير شئون الحياة المنزلية مثل تخطيط ميزانية الأسرة والموازنة بين مصادر الدخل وبين متطلبات الإنفاق والاستهلاك.
٢- من المهم أن يحاط الآباء والأمهات بالمبادئ القانونية التي ترتبط بالحقوق والواجبات الاجتماعية وقوانين الأحوال الشخصية وما يتصل بالعقود.
٣- يجب أن تهتم الأسرة بمبادئ التربية الخلقية من حيث الخير والشر واحترام التقاليد الاجتماعية والتمسك بالفضائل والمعايير الاجتماعية السائدة وتنشئة الأطفال على الأخلاق والصفات الطيبة المرغوبة مع الابتعاد عن العادات السيئة.
٤- تثقيف الآباء بالأمور الدينية لتنشئة الأبناء تنشئة سليمة على المبادئ الإسلامية القويمة وتكوين الضمير الإنساني عن طريق العبادات والتمسك بالفضائل الدينية.

أهداف خاصة بحل مشكلة التفكك الأسري:
١- إنشاء المراكز الاستشارية للمساهمة بعلاج المشكلات الأسرية والتدخل المبكر لاحتوائها والسيطرة على مسببات مشكلات الطلاق وغيرها منذ البداية وقبل تفاقمها ووصولها لمرحلة مستعصية الحل.
٢- تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات المجتمع وخاصة المشكلات الأسرية.
٣- إنشاء صندوق تأمين اجتماعي لأطفال ونساء الأسر المتفككة لتأمين حياتهم وحصر أبناء الأسر المتفككة ومتابعة تحصيلهم الدراسي والاهتمام بتدريبهم مهنيا لضمان حياة كريمة وعمل شريف بعيدا عن التشرد والانحراف.
٤- الاستمرار في التأكيد على أهمية العنصر البشري وضرورة استثمار الموارد البشرية عن طريق تقديم الخدمات المختلفة لها من تعليم وتدريب ورعاية اجتماعية.
٥- ضرورة تشكيل الجمعيات الأهلية التطوعية والخاصة بعلاج المشكلات الأسرية وتشجيع قيام اتحاد عام يقوم بالتنسيق بينها والإشراف والتوجيه لها في ضؤ سياسة اجتماعية مكتوبة متفق عليها.
٦- الاهتمام بمسألة التوعية وإعداد برامج تخصصية حول الأسرة ومشكلاتها ومساهمة الوسائل الإعلامية كافة في تنفيذ تلك البرامج وإقامة الندوات والمحاضرات ونشر الكتب والمطبوعات لتبصير المجتمع بخطورة التفكك الأسري وآثاره ونتائجه.

م٨
الأسرة والتنشئة الاجتماعية

مفهوم التنشئة الاجتماعية:
يستخدم علماء النفس الاجتماعي مصطلح التنشئة الاجتماعية للدلالة على تلك العملية التي يكتسب الطفل بموجبها العادات والقيم والمعايير والمفاهيم الخاصة بالجماعة.
ويقصد بالتنشئة الاجتماعية العملية التي يكتسب الفرد من خلالها أنماطا محددة من الخبرات والسلوك الاجتماعي أثناء تفاعله مع الآخرين. بمعنى آخر هي عملية تربوية اجتماعية يتم من خلالها وضع الفرد في قالب ثقافي معين، ويكتسب من خلالها الخصائص الأساسية لمجتمعه مثل اللغة والقيم والاتجاهات والمعايير والعادات والتقاليد والمهارات الاجتماعية...الخ، والتي تمكن الفرد من التوافق النفسي والاجتماعي مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويسلك بطريق تتسق ومعايير السلوك الاجتماعي المفضل في هذا المجتمع. كما أنها عملية تساعد الفرد على مسايرة جماعته والتوافق معها والاندماج في الحياة الاجتماعية.

هناك أيضا من ينظر إلى التنشئة الاجتماعية على أنها العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من المشاركة بصورة فعالة على حد كبير أو قليل بوصفهم أعضاء في مجتمعاتهم.
وتتضمن التنشئة ثلاث مهام هي: انتقال الثقافة بين الأجيال، وإكساب الأفراد القدرة على التحكم في دوافعهم، وعملية تدريبهم على القيام بأدوارهم الاجتماعية.

ويمثل موضوع التنشئة الاجتماعية نقطة التقاء بين علم الاجتماع وعلم النفس. إذ يهتم علماء الاجتماع في تعريفهم للتنشئة بالأنساق والنظم الاجتماعية التي من شأنها أن تساعد على تحويل المادة البيولوجية الإنسانية الخام إلى شخص قادر على أداء العمليات التي يتطلبها منه مجتمعه، لذلك يعرفون التنشئة الاجتماعية للفرد حسب حاجات المجتمع.
أما علماء النفس فيتركز اهتمامهم على دراسة سلوك الفرد ويهتمون بكل من الفروق الفردية وأوجه الشبه بين الأفراد.

ونخلص مما سبق إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية عملية تربوية نفسية واجتماعية يكتسب الفرد من خلالها الخصائص الأساسية لمجتمعه، وهي عملية متعددة الأبعاد متعددة الأدوات تبدأ منذ اللحظات الأولى لخروج الطفل إلى الحياة حتى آخر لحظات عمره الممتدة وذلك عبر مراحل متتابعة. كما يتسع مفهوم التنشئة الاجتماعية ليشمل عدة مفاهيم وعمليات أخرى مثل التطبيع الاجتماعي والتثقيف والاندماج الاجتماعي والتربية.

الهدف من التنشئة الاجتماعية:
الهدف الأساسي من عملية التنشئة الاجتماعية تكوين الشخصية الإنسانية،وتكوين ذات الطفل عن طريق إشباع الحاجات الأولية له، بحيث يستطيع فيما بعد أن يجد نوعا من التوافق والتآلف مع الآخرين من جهة، ومع مطالب المجتمع الذي يعيش فيه من جهة أخرى. وتكوين بعض المفاهيم والقيم الخلقية لدى الفرد مثل التأكيد على مفهوم الذات الإيجابي لدى الطفل، وخاصة في السنوات الأولى من حياته. وللأسرة هنا دور في تنمية الضمير لدى الفرد، خاصة أن للوالدين دورا مهما في أن يكونوا قدوة بغرس القيم الدينية والأخلاقية في أطفالهم.

بعض العوامل الأساسية المساهمة في التنشئة الأسرية:
١- العلاقات الإنسانية بين الآباء والأبناء:هناك اختلاف وتباين في العلاقات الاجتماعية بين أبناء الأسرة الواحدة، حيث كثيرا ما نسمع أن هذا الأب يفضل أحد أبنائه على بقية الأبناء.
٢- عدد الأفراد في الأسرة: نظرة الوالدين للحجم المثالي للأسرة تتوقف على مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.
٣- نوع الأبناء: في المجتمعات الشرقية نجد حتى عهد قريب أن للذكر مكانة خاصة.
٤- الناحية التعليمية للأسرة: يلعب التعليم دورا مهما في إعداد وتوجيه الطفل لاكتساب القيم والمعايير الخاصة بالمجتمع.
٥- الطبقة الاجتماعية للآباء:الآباء الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الأدنى يقدرون الاحترام والطاعة والامتثال والدقة والتأدب، ويفضلون أن يكتسب أبناؤهم هذه القيم ويقدرونها فيهم. أما آباء الطبقات الاجتماعية الوسطى فيركزون اهتمامهم نحو النمو الذاتي للطفل.

بعض الأساليب الخاطئة في تنشئة الأبناء:
١- إن أول ما يتبادر إلى أذهاننا تلك المظاهر السيئة والخاطئة في عملية التنشئة الاجتماعية في عصرنا الحاضر، فهناك سؤ فهم للطفل في أسرنا، فلا يوجد عندنا تقدير لسن الطفل.
٢- من مظاهر سؤ التربية عملية التشهير بأبنائنا أمام الآخرين.
٣- يقوم بعض الآباء بتخويف أبنائهم بأشياء وهمية غير حقيقية.
والأمر يزداد سوءا في حالة الاستعانة بخدم أو مربيات للقيام بعملية التربية أو الرعاية، فالجهل بالإضافة إلى عدم توفر الدافع يؤدي إلى نتائج سلبية.

أهم وسائل التنشئة الاجتماعية:
١- الأسرة: الأسرة تعد الوسيلة الرئيسية للتنشئة الاجتماعية، وهي المسئولة الأولى عن تنشئة الطفل الاجتماعية.
٢- المدرسة: للمدرسة أيضا دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، حيث يتعلم الطفل فيها كثيرا من الأشياء.
٣- الثقافة:الفرد يتعلم عناصر الثقافة الاجتماعية في أثناء نموه الاجتماعي من خلال تفاعله في المواقف الاجتماعية مع الكبار.
٤- الجماعات المرجعية: وهي الجماعات الصغيرة التي يتعامل معها الفرد، والتي تتكون من أعضاء يمكن أن يتعامل كل منهم مع الآخر، وهو يكون من عمرهم وجنسهم نفسه ومرجعا له في اتجاهاته وقيمه وسلوكه.
٥- وسائل الإعلام: مما لاشك فيه أن لوسائل الإعلام دورا مهما في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال إشباع الحاجات النفسية للأفراد، مثل الحاجة إلى المعارف والمعلومات الثقافية، والتوافق مع المواقف الجديدة.
دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية:
تعد الأسرة هي الجماعة الأولية التي تكسب الطفل خصائصه النفسية والاجتماعية،أي أنها الوسيلة الرئيسية لتنشئته الاجتماعية. فالأسرة هي التي تزود الفرد بالرصيد الأول من القيم، والضوء الذي يرشده في سلوكه وتصرفاته، ففي الأسرة يعرف الفرد الحسن والقبيح، والمرغوب وغير المرغوب، وتمنح الأسرة الطفل أوضاعه الاجتماعية وتحدد له اتجاهاته وسلوكه وقيمه واختياراته والمثل التي يتبعها.

١- أساليب التنشئة الاجتماعية:
تنعكس الاتجاهات الوالدية في أساليب التنشئة الاجتماعية وكيف يتعاملون مع أبنائهم. ونعرض فيما يلي لبعض أساليب التنشئة الاجتماعية على النحو التالي:

(أ) السماحة:
وتتمثل في عدم تدخل الوالدين في اختيار الأبناء لأصدقائهم وتشجيع الأبوين لأبنائهم أن يكون لهم رأي مستقل منذ الصغر.

(ب) التشدد:
ويتمثل في إلزام الأبناء بالطاعة الشديدة وحرص الوالدين على ألا يكون أبناؤهم ناكرين لجميلهما. ويلجأ الأبوان إلى التشدد بدافع الخوف على أبنائهم ومن باب القلق.

(ج) عدم الاتساق أو التذبذب:
ويشتمل هذا الأسلوب على جانبين:يتعلق أولهما بعدم انتهاج الآباء لأسلوب مستقر له طابعه المميز، كأن تكون معاملة قاسية حينا ومتسامحة حينا آخر. ويترتب على عدم الاتساق في التنشئة اختلال ميزان التوقعات الحاكم لعلاقة الأبوين بأبنائهما.

(د) الوقاية أو الحماية الزائدة:
ويقصد بها حرص الوالدين على حماية الطفل من أي خطر متوقع. ولهذا الاتجاه في التنشئة آثاره السلبية على الطفل، فهو يكف ارتقاء الاستقلالية وتحمل الإحباط لديه من خلال إبعاده عن المواقف الضاغطة.

(هـ) التدليل:
ويشير إلى تلبية رغبات الطفل ومطالبه أيا كانت، ومنحه المزيد من الحنان وعدم تشجيعه على تحمل المسئولية.
وقد يتضمن ذلك تشجيع الطفل على القيام بأشكال من السلوك غير المرغوب فيه اجتماعيا.

(و) الإتكالية وعدم الاكتراث واللامبالاة: وهي أساليب تشير إلى إهمال الوالدين في عملية التنشئة الاجتماعية والآباء الذين يمارسون مثل هذه الأساليب في التنشئة لا يوجد لديهم غالبا ما يقدمونه لأبنائهم لإنماء ملكاتهم.

(ز) إثارة الألم النفسي: يتضمن جميع الأساليب التي تعتمد على إثارة الضيق والألم.

٢- العمليات التي تتم من خلالها تنشئة الأفراد: ويمكن أن نعرض لها على النحو التالي

أ) التدعيم أو التعزيز:
ويقصد بالتدعيم المثيرات والأحداث البيئية التي تعقب صدور الاستجابة المراد تعلمها للفرد. ومنها التدعيم الإيجابي والتدعيم السلبي.

ب) العقاب:
ويستخدم العقاب كحدث منفر، سواء بهدف حث الفرد على تجنب سلوك غير مرغوب فيه (كعقاب الطفل على الكذب) أو بهدف حثه على إصدار سلوك مرغوب فيه (كعقاب الطفل لتركه المذاكرة) وهناك أيضا نوعين من العقاب وهما العقاب الإيجابي والعقاب السلبي.

ج) التعلم المعرفي:
يرى بعض علماء النفس أن الشخص في عملية التعليم يتكون لديه ما يسمى بالبناء المعرفي في الذاكرة، تنتظم فيه المعلومات الخاصة بالأحداث التي تحدث في موقف التعلم ويحتفظ بها بداخله.

د) التعلم بالاقتداء: يرى أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي أن قدرا كبيرا من التعلم يتم بالعبرة أي من خلال القدوة.

م٩

حقوق الطفل:
يتعرض عدد كبير من الأطفال في مختلف أنحاء العالم يوميا إلى مخاطر تعوق نموهم وتنمية قدراتهم. وتشتد معاناتهم بسبب الحروب أو أعمال العنف، أو بسبب التمييز والفصل العنصري والعدوان والاحتلال الأجنبي لبلادهم والتشرد والهجرة واضطرارهم للتخلي عن جذورهم. وكثيرا ما يكونوا ضحايا الإهمال والقسوة والاستغلال.
وقد ظهرت الحاجة مع بدايات القرن العشرين إلى وجود قوانين وتشريعات لحماية الطفل.
وقد تبنت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩.

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل:
ما هي الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل؟
هي قانون دولي يحدد ويتناول الحقوق الأساسية لأطفال العالم متكاملة، عالمية، غير مشروطة، ملزمة.

أصبحت الاتفاقية قانونا عبر هيئة الأمم المتحدة وبتوصية من المنظمات والحكومات الوطنية. وقد صادق على هذه الاتفاقية عام ١٩٨٩ ما يزيد عن مائة وخمسون دولة ممثلة بقادتها.

ومن أهم بنود هذه الاتفاقية:
حق الطفل في الحماية:
نصت الاتفاقية على أن جميع الأفراد، بغض النظر عن أعمارهم وصفاتهم الفردية بحاجة إلى حماية خاصة. والتي يجب أن توفر لهم بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الثقافة أو العرق...الخ.
فالدولة ومؤسساتها وأفرادها والأطفال أنفسهم تقع عليهم مسئولية وممارسة وحماية الحقوق. ومن المؤسف أنه لا زال هناك الكثير من الأطفال يعيشون حياة لا تختلف عما كانت عليه حياة الأطفال قبل مئات السنين. كما أن هناك أطفال يعانون من انتهاكات مختلفة جراء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشون فيه.

حماية الطفل من العنف:
وردت في الاتفاقية الدولية بعض المواد التي تركز مباشرة على موضوع حماية الطفل من العنف، وتعتبر هذه المواد ملزمة للدول المصادقة على الاتفاقية.

مادة ١٦:
١- لا يجوز أن يجري أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.
٢- للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس

المادة ١٩:
١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أوالضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين عليه)، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.
٢- ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم، وكذلك للأشكال الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.

المادة ٣٧:
تكفل الدول الأعضاء:
أ) ألا يتعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من صور المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.
ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل واحتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.
ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأطفال الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم تقتضي مصلحته خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات إلا في الظروف الاستثنائية.
د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من صور المساعدة المناسبة، فضلا عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

وقد أصدرت لجنة حقوق الطفل توصيات عديدة بخصوص منع العنف ضد الطفل داخل الأسرة وفي المدرسة وفي المجتمع عموما عند مراجعتها لتقارير الدول المتعلقة بتقيدها باتفاقية حقوق الطفل. وأعربت اللجنة عن قلقها حيال القبول في إطار التشريعات باستخدام العقوبة البدنية داخل الأسرة. وشددت على عدم اتساق العقوبة البدنية وكذلك أي شكل آخر

من أشكال العنف أو الأذى مع أحكام الاتفاقية. كما أوصت اللجنة بسن تشريع يحظر جميع أشكال العنف، مهما صغرت، داخل الأسرة وفي المدارس، بما في ذلك المستخدم كشكل من أشكال التأديب.

الإسلام وحقوق الطفل:
كرم الإسلام الإنسان واعتبره من أعظم المخلوقات، كما حرص على إعطاء الطفل حقوقه ورعايته رعاية تامة وأوصى الوالدين والمجتمع على الطفل والمحافظة على صحته وأخلاقه وتربيته تربية صحيحة.

ومن القضايا التي ركز عليها الإسلام في حقوق الطفل:
١- حق الطفل في الحماية:
حيث ركز الإسلام على أمور حماية الطفل وخاصة حمايته من التمييز بكافة أشكاله، حيث يتكون المجتمع من الناس جميعا وهم سواسية ولا يميز بينهم سوى التقوى،كذلك الحماية من الإهمال والإساءة حيث تعددت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تدعو إلى حماية الطفل وتوصينا به، وتبلور ذلك في نظرة الرسول (ص) للطفل وتعامله معه أمام الصحابة رضي الله عنهم ليكون قدوة لهم. كما ركز الإسلام على حماية الطفل في حالات الكوارث والطوارئ.

٢- حق الطفل في المشاركة:
حيث أن المجتمع الإسلامي مجتمع تشاوري ومجتمع ديمقراطي، فقد أعطى الإسلام للجميع وخاصة الأطفال الحرية في التعبير عن آرائهم وأن يشاركوا الكبار في اتخاذ القرار.
كما طبق الإسلام مبدأ من طفل إلى طفل حيث كانت العلوم والمعارف وتجارب الحياة والتدريب على القتال تنتقل من طفل إلى طفل.

٣- حق الطفل في النماء والهوية والجنسية:
حيث أوصى الإسلام وأكد على موضوع التزاوج والعلاقة السليمة بين الرجل والمرأة، وتغريب النكاح حفظا لحق الطفل في النمو القوي، ومباعدة فترات الحمل، وحق الطفل في النسب وغيرها من الحقوق.
قال تعالى: (يوصيكم الله في أولادكم..). وقال تعالى: (المال والبنون زينة الحياة الدنيا..)
وقال تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين..).

مفهوم العنف:
العنف من سمات الطبيعة البشرية يتصف به الفرد والجماعة ويكون حيث يكف العقل عن الإقناع أوالاقتناع فيلجأ الإنسان لتأكيد الذات، فالعنف ضغط جسمي أو معنوي ذو طابع فردي أوجماعي فينزله الإنسان على غيره بقصد السيطرة عليه أو تدميره.
ومن ثم يمكن تحديد العنف بأنه استجابة سلوكية تتميز بطبيعة انفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير.
وعموما فالعنف هو ممارسة القوة أو الإكراه ضد الغير عن قصد.
وعادة ما يؤدي العنف إلى التدمير أو إلحاق الأذى أو الضرر المادي وغير المادي بالنفس والآخرين.

وطبقا لتعريف الأمم المتحدة فإن العنف هو أي فعل أو تهديد بفعل يؤدي إلى إحداث أذى جسدي أو نفسي أو جنسي أو يحد من حرية الطفل بسبب كونه طفلا تحت الوصاية أو الدفع به إلى أي من الصور المختلفة للاستغلال.
ويمكن القول أن العنف هو وسيلة لإلغاء الآخر.ويصبح العنف بهذا المعنى شكلا من أشكال الاستبداد وتهميشا للآخر وإلغاء دوره أو إلغائه مستندا في ذلك إلى ضروب الاستغلال والظلم والعدوان والحرمان والطغيان والفقر والتهميش وعدم المساواة.والعنف يندرج تحت اللفظ العام الإساءة.

معنى الإساءة:
تعرف الإساءة بأنها تصرف يحدث في محيط الطفل والذي يعيقه لأن يصبح إنسانا ويتضمن هذا صورا عديدة، منها الجرح الجسدي أو العقلي أو الإساءة الجنسية أو إهمال الشخص المسئول عن رعاية الطفل.

وتعرف بأنها الإساءة المقصودة للطفل سواء كان بفعل مباشر ضده أو تعرضه للخطر من قبل شخص أو أشخاص أنيط بهم رعايته بصورة تؤدي إلى إحداث ظروف ومعطيات جديدة تحيط بالطفل من شأنها التأثير بصورة جدية على نموه الطبيعي أو نمو ذكائه وسلوكه الكامن في الجينات الوراثية التي يحملها.

وتعرف بأنها: شخص تحت سن الثامنة عشر ويعاني من معاملة سيئة ينتج عنها ضعف واضح في الصحة الجسمية، العقلية، العاطفية، الاجتماعية، التطور السلوكي.
وتعرف بأنها سلوك أو اتجاه ضد الأطفال والذي يسبب أذى أو ألم للطفل سواء كان جسميا أو عاطفيا أوجنسيا أوإساءة اجتماعية.
وفي لسان العرب أساء فلان أي أتى بسيئ. والإساءة تعني إلحاق الضرر كما تعني الإساءة خلاف الإحسان والكراهية.

أشكال ومظاهر الإساءة:
قبل أن ننتقل إلى أشكال الإساءة إلى الطفل نتعرف أولا على المسيئين المعتدين: من هو المعتدي؟ ولماذا يعتدي؟
قد يكون المعتدي أي فرد يتعامل مع الطفل. فقد يكون الأب أو الأم أو العم أو الخال أو الجار أو المربي أو المدرس أو صديق العائلة أو أي فرد آخر.

وهناك بعض العوامل التي تساعد على زيادة احتمالات حدوث الاعتداء في العائلات:

العوامل الشخصية والعائلية:
- لا يحد الاعتداء على الأطفال نوعية الأوساط الاجتماعية أو الاقتصادية أو العرقية أو الدينية فهو يعبر جميع هذه الحدود. ولكن يساعد تدني العامل الاقتصادي على زيادة فرص الاعتداء على الأطفال.
- عادة ما يكون الأب أو الأم المعتدين لا يستمتعون بإحساس الأبوة أو الأمومة أو يكونون في عزلة عن المجتمع أكثر من غيرهم ولديهم توقعات غير حقيقية وواقعية من أطفالهم ويحاولون السيطرة على الطفل ولو بطرق قاسية.
- العائلة المفككة والعنف العائلي عادة ما يرافقه اعتداء على الأطفال أيضا.
- أكثر الأزواج الذين يمارسون العنف الجسدي على زوجاتهم يمارسونه أيضا على أطفالهم.
والزوجات المضطهدات في المنزل هن أكثر قابلية للاعتداء على أطفالهن.
- العوامل التي تساعد على توتر العائلة وازدياد ضغوطها مثل البطالة تمهد أرضية خصبة للاعتداء على الأطفال.
- قلة خبرة الأهل في تربية الطفل والتوقع غير المنطقي منه لأداء مهام معينة يعد سببا للاعتداء على الأطفال.
- الطفل الذي يولد من حمل غير مرغوب والطفل ذو الإعاقة الجسدية أو الذهنية أكثر عرضة للاعتداء من أقرانه.
- الأم والأب الذين كانوا ضحايا اعتداء أو إهمال في طفولتهم هم أكثر عرضة لأن يعتدوا على أطفالهم.
- الأبوان اللذان يخافان أن يفقدا سيطرتهما على الطفل يحاولان إحكام سيطرتهم عليه بكل الوسائل خوفا من الفشل.

الضحية:
- من الممكن أن يتعرض الطفل للاعتداء حتى قبل المولد إذا ما كانت الأم تستخدم المخدرات مثلا في الشهرين الأولين من الحمل، أو إذا ما قام الزوج بضرب الأم وإيذائها فمن الممكن أن يؤدي هذا إلى مشاكل في نمو الطفل الجسدي أو الذهني.
- إن فئة الرضع وأطفال سن الروضة هم أكثر عرضة للاعتداء.
- كثيرا ما يعاني الأطفال ضحايا الاعتداء من صعوبة في تكوين العلاقات مع أقرانهم وكذلك في تحصيلهم الدراسي مما قد يؤدي إلى أن يكونوا أقل نجاحا من الناحية العلمية والاجتماعية، حتى عندما يصبحوا بالغين، من أقرانهم الذين لم يتعرضوا للاعتداء.
- يبرز الأطفال الذين يمارس ضدهم الاعتداء الجسدي والعاطفي درجة أكبر من الخشونة في التعامل، والعنف والمشاكل النفسية.
- الأطفال ضحايا الاعتداء هم أكثر عرضة لأن يكونوا معتدين عندما يكبروا. ولا يشمل هذا أن يكونوا معتديين على الأطفال فقط ولكنهم أكثر عرضة لتكوين سلوك إجرامي من البالغين الذين لم يكونوا ضحايا اعتداء في طفولتهم.
- النساء اللاتي كن ضحايا الاعتداء في طفولتهن هن أكثر عرضة للاكتئاب وعدم الثقة بالنفس والتفكير بالانتحار.

الأجانب:
المعتدون الأجانب هم الأشخاص الذين يعتدون أو يختطفون أطفالا لا يمتون لهم بصلة.
فهم لا يتطلعون لإقامة علاقة مع الطفل مثل المعتدين الذين يعرفون ضحاياهم وإنما يرون في الضحية مجرد أداة لإشباع نزواتهم. وهم ينظرون للأطفال كضحايا لا حول لهم ولا قوة ولذلك يسهل استغلالهم لإشباع رغباتهم المنحرفة.
ويتراوح هؤلاء المعتدون بين المغتصب السلبي والقاتل السادي.
والدفاع الأفضل هو إبقاء الأطفال غير المرافقين بعيدا عنهم وتقع مسئولية ذلك على الوالدين وغيرهم من الكبار المسئولين.

أولا- الإساءة الجسدية:
تعتبر الإساءة الجسدية من أكثر أنواع الإساءة شيوعا وذلك بسبب سهولة اكتشاف أعراضها ومظاهرها وهي أفعال يقوم بها الكبار تتسم بالعنف نحو الطفل مما يؤدي إلى إصابته بأذى جسدي يتوفر فيه القصد والنية في الفعل وتكون متكررة.
وتظهر بعض المؤشرات الجسدية على الطفل المساء إليه وفي نفس الوقت الذي لا يوجد تفسير منطقي لهذه العلامات، ومحاولة الوالدين إنكار ما حدث مع أطفالهم بجملة واحدة (الأطفال دائما يقعون).

أما المؤشرات السلوكية فمنها: الخوف من المواقف بطريقة متطرفة. والتغيب عن المدرسة. وعدم الرغبة في العودة للمنزل. والملابس غير المتناسبة مع الجو (الملابس الثقيلة في الجو الحار لتغطية الكدمات).وعدم الاستمتاع باللعب وعدم الثقة بالنفس. وظهور علامات الغضب والعزلة والتخريب. وهو يسئ للآخرين جسميا. ويجد صعوبة في إنشاء علاقات مع الآخرين.
كما يشتبه بالكبار ويتحفظ كما يمكن أن يرتجف عند ملامسته. كما أنه عدواني جدا أو منعزل جدا،ويحاول دائما إرضاء الآخرين ولكنه يجد صعوبة في الاعتماد على الآخرين والثقة فيهم ومحبتهم.

التدخل:
تختلف أسباب ممارسة الإساءة الجسدية بين أسرة وأخرى.ولذلك فإن التدخل الفعال لحل هذه المعضلة يجب أن يستهدف المشاكل والنواقص الخاصة بكل أسرة على حدة والتي تدفعها لمثل هذا السلوك ألتدميري ضد أطفالها. فالعجز عن السيطرة على مشاعر الغضب والتعبير عنها بشكل صحيح هو أحد أمثلة العوامل التي تدفع الكثير من الآباء للاعتداء على أطفالهم جسديا. ولذلك فإن برنامجا تدريبيا للسيطرة على الغضب والمواقف المثيرة له قد يكون حلا مفيدا لمثل هؤلاء الآباء. وهكذا في باقي العوامل.

كما يتضمن التدخل العلاجي معالجة الآثار العاطفية والسلوكية العميقة التي خلفها الاعتداء لدى الأطفال الضحايا. وذلك يشمل إكساب الأطفال مهارة السيطرة على القلق وتثقيفهم نفسيا حول العنف العائلي وأسبابه وعلاجه.والأطفال الذين يعانون صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية مع أقرانهم أو مع الكبار قد ينفع إدماجهم في برامج لتنمية مهاراتهم الاجتماعية وتعليمهم كيفية التفاعل الإيجابي مع الأطفال الآخرين والتغلب على المشاكل والمواقف الاجتماعية السلبية.

أساليب الوقاية:
١ -المعرفة: يقع الاكتشاف المبكر لأعراض الإساءة الجسدية على عاتق المدرسين ومشرفي دور الرعاية والمستشفيات وكافة المؤسسات التي تقدم الخدمات للأطفال والأسر.ولذلك ينبغي تثقيف العاملين بهذه المؤسسات حول كيفية التعرف على هذه الأعراض والآثار،فضلا عن تثقيف قطاعات المجتمع خاصة التي تتزايد فيها مخاطر اللجوء إلى العنف الجسدي مع الأطفال. وتشمل عملية التوعية والتثقيف الأساليب غير المباشرة كالحملات الإعلامية المخصصة لبث المعلومات حول نمو الأطفال والمهارات التربوية.
٢- إنشاء خطوط مباشرة لمساندة الآباء والأمهات الذين يمرون بأوقات عصيبة تزيد احتمالات اعتدائهم جسديا على أطفالهم. وذلك بتوفير الدعم للأسر ذات المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي المتدني والأسر الفاقدة لأحد الوالدين أو الوالدين قليلي الخبرة أو المنعزلين اجتماعيا أو المتعاطين للكحول أو المخدرات.
٣- حيث أن محنة الاعتداء تنتقل من جيل إلى آخر فيتعين أن تمتد الإجراءات الوقائية والعلاجية إلى الأطفال المعتدى عليهم حتى لا يكبروا ليصبحوا آباء معتدين.

ثانيا- الإهمال وأثره على الطفل:

يتم التعرف على الإهمال حينما يفتقر الأطفال إلى رعاية آبائهم أو عندما يكون الآباء عاجزين عن تأمين احتياجات الأطفال الأساسية المتمثلة في المأكل المتوازن والملبس والمأوى والرعاية الطبية والتعليمية وتأمين الاحتياجات العاطفية بالإضافة إلى العادات الصحية الشخصية الجيدة والمراقبة والإشراف الجيد.

والإهمال هو الحالة التي يسمح لها الوالدان أو من يقوم مقامهما متعمدا أو غير مبال بأن يعاني الطفل من أشياء يمكن تلافيها أو عدم تقديم عنصر أو أكثر من العناصر الضرورية لتطور الطفل الجسدي والعاطفي والعقلي.

ومن أهم أنواع الإهمال:

١- الإهمال الجسدي:

وهو الأسهل في التعرف عليه ويتضمن: التخلي عن الطفل دون أي ترتيبات للعناية به. والإشراف غير الكافي على الأطفال لفترات طويلة. والفشل في توفير الطعام أو التغذية أو الملبس أو النظافة الشخصية.والرفض أو إرغام الطفل على ترك المنزل.

والنتائج المتوقعة لذلك أن يكون الأطفال في خطر الإيذاء ويعانون من سؤ التغذية والأمراض وأحيانا فإن فقدان الكرامة والإحساس بقيمة الذات قد تدفع الأطفال للهروب من المنزل.

٢- الإهمال العاطفي:

الإهمال العاطفي هو عندما يكون الأبوان غير متواجدين نفسيا بالنسبة للطفل، بأن يكونوا منشغلين بأنفسهم غافلين عن الطفل أو أنهم يفشلون في التفاعل مع احتياجات الطفل العاطفية. يكون الإهمال العاطفي حينما يحتاج الطفل إلى رعاية وحنان ويستطيع الوالدان إعطاؤه ولكنهم لا يريدون ذلك. وإهمال الطفل عاطفيا قد ينتج عنه حرمان الطفل القدرة على الحصول على التفاعلات والعواطف الأساسية التي يحتاجها لكي ينمو عاطفيا وثقافيا واجتماعيا نموا سليما.

٣- الإهمال التعليمي:

وهذا النوع منتشر جدا ويشمل: الهروب من المدرسة، وعدم تسجيل الطفل في سن المدرسة، وعدم متابعة تحصيل الطفل في المدرسة، وعدم حضور الاجتماعات وعدم السؤال عن الطفل.

أما النتائج المتوقعة فهي تدني التحصيل التعليمي للطفل مع قلة التطور في المهارات الأساسية كما يصبح الطفل منطويا ومخربا.

ثالثا- الإساءة النفسية وأثرها على الطفل:

الإساءة النفسية مستبطنة في كل أشكال الاعتداء الأخرى كما أن آثار الاعتداء على الطفل وإهماله على المدى البعيد تنبع غالبا من الجانب العاطفي للاعتداء. والواقع أن الجانب النفسي لمعظم سلوكيات الاعتداء هي التي تسبغ عليه صفة الاعتداء.

ومثال ذلك أن الطفل الذي يكسر ذراعه أثناء قيادته للدراجة مثلا تختلف سلوكياته عما إذا كان سبب الكسر هو لوي أحد ذويه لذراعه عقابا. والاعتداء العاطفي أصعب أشكال الاعتداء إثباتا وملاحقة.

وأشكال الإساءة العاطفية هي:

١- تحقير الطفل والحط من شأنه:

يؤدي هذا السلوك إلى رؤية الطفل لنفسه في الصورة المنحطة التي ترسمها ألفاظ ذويه، مما يحد من طاقة الطفل ويعطل إحساسه الذاتي بإمكاناته وطاقاته.ومن الأجدى أن يمارس الوالدان الانتقاد الفعال بمعنى أن ينتقدا فعل الطفل وليس شخصيته بعكس إذا ما استخدما كلمات مثل (أنت غبي)، (لن تفلح أبدا). فهذه الكلمات تضرب في صميم شخصيته وثقته بنفسه.

٢- البرود:

الطفل يشعر بالبرود من والديه إذا كانوا غير مبالين في التعبير عن مشاعرهم لإنجازات الطفل ونجاحاته. والأطفال الذين يتعرضون للبرود بشكل دائم يكبرون ليروا العالم مكانا باردا مثيرا للسأم والأغلب أن علاقاتهم المستقبلية لن تكون ناجحة.

٣- التدليل المفرط:

التدليل المفرط لا يساعد الطفل على تعلم واقع الحياة والظروف المحيطة به مما يؤدي لصعوبات في تحمل المسئولية والتشارك مع الآخرين في الكبر.

٤- القسوة:
الأطفال بحاجة للشعور بالأمان والمحبة حتى ينطلقوا في استكشاف العالم من حولهم ويتعلموا تشكيل علاقات صحية.
أما حين يتعرض الأطفال لمعاملة قاسية من ذويهم فإن العالم لا يعود له معنى بالنسبة لهم وستتأثر كل مجالات التعلم بتجربتهم القاسية وسيتعطل نموهم العاطفي والاجتماعي والثقافي.

٥- التضارب:
مثال بسيط على التضارب هو عندما يتصرف الوالدان بطرق مختلفة في أمور متشابهة. مثلا يذهب الطفل إلى مكان ما من غير استئذان فيقوم والداه بمعاقبته بشدة، بينما قد يذهب مرة أخرى إلى نفس المكان من غير استئذان ويتغاضى الوالدان عن ذلك تماما من دون إعطاء أي سبب يمكن للطفل فهمه واستيعابه.
٦- المضايقة والتهديد:
ويشتمل على تهديد الطفل بعقوبات شديدة أو غير مفهومة تثير الفزع في نفسه وخاصة إذا ترك الطفل ينتظرالعقاب ولا يعلم متى وماذا سوف يحل به. وآثار المضايقة والتهديد تشبه آثار التحقير وإن كانت تتضمن عنصر ضغط إضافي.
والتهديد يفزع الطفل مما يؤدي إلى تشويه نفسيته وتعطيل قدرته على التعامل مع المواقف العصيبة أو الضغوط.
٧- اختلال السيطرة:
يأخذ اختلال السيطرة ثلاثة أشكال فهي إما مفقودة أو مفرطة أو غير متوازنة. ففقدان السيطرة يعرض الطفل لخطر إيذاء نفسه ويحرمه التجربة والحكمة المتناقلة عبر خبرة الكبار. والسيطرة المفرطة تحرم الطفل من فرص تأكيد الذات وتنميتها من جراء استكشاف العالم المحيط. أما السيطرة غير المتوازنة فتثير لدى الأطفال مشاعر القلق والاضطراب وقد تؤدي إلى عدد من المشاكل السلوكية فضلا عن إعاقتها النمو المعرفي للطفل.
٨- العزل:
إن عزل الطفل أو فصله عن التجارب الاجتماعية الطبيعية يحرمه من تكوين الصداقات وقد يؤدي به إلى الاكتئاب.
فعزل الطفل يضر بنموه المعرفي والعاطفي والاجتماعي بشكل كبير ويرافقه عادة أشكال أخرى من الاعتداء العاطفي وغالبا الاعتداء الجنسي.
٩- الرفض:
عندما يرفض أحد الوالدين الطفل فإنه يشوه صورته الذاتية ويشعره بعدم قيمته.والأطفال الذين يشعرون برفض ذويهم منذ البداية يعتمدون على تنمية أنماط سلوكية مضطربة لطمأنة النفس. والطفل الذي يتعرض للرفض في صغره يمتلك فرصة ضئيلة في أن يصبح طبيعيا في كبره. ويجب على الوالدين انتقاد أفعال الطفل وليس شخصيته.
يجب أن يوضح الوالدان للطفل أنهما لا يرفضانه هو بل يرفضان أفعاله ويحددان الفعل المرفوض.

رابعا الإساءة اللفظية:
وهي الاستمرار في استخدام الألفاظ النابية والألفاظ السلبية وإعطاء الطفل ألقابا أو معلومات عن شخصيته أو سلوكياته، وتوجيه السباب للطفل وعدم التحدث معه والصراخ المستمر.
ويؤدي هذا النوع من الإساءة إلى تحطيم معنويات الطفل ومن مظاهره السخرية من عيوب الطفل وإخفاقاته الطبيعية، والاستهزاء به كوصفه بأوصاف الحيوانات وإطلاق الأوصاف السيئة عليه.

خامسا- الإساءة الجنسية:
الإساءة الجنسية تعتبر من المشاكل أو المصاعب المأساوية التي تؤثر على الأطفال مهما اختلفت أعمارهم أو طرق حياتهم وغالبا ما تكون هذه الإساءة من أشخاص يثق بهم الأطفال كالأقارب والجيران والأصدقاء وحتى الأهل.
وعادة الإساءة الجنسية لا تكون تصرفا أو سلوكا يصاحبه عنف وهي مشكلة سرية لا يخبر عنها الطفل،
وذلك بسبب عدم رغبة الأطفال إزعاج ذويهم ولشعورهم بالخجل الشديد وأنهم السبب في حدوث الإساءة من شخص معروف للطفل، كما أنها تستمر لفترات طويلة من الزمن.

دور وسائل الإعلام في الحد من العنف ضد الأطفال:
تلعب وسائل الإعلام المختلفة أدوارا مهمة في قضية العنف ضد الأطفال. فهي من جهة تقوم بتأجيج هذه الظاهرة وتعميقها، كما أنها من جهة أخرى تستطيع أن تسهم في الحد منها وتشذيبها وإنهاء خطرها على الأطفال والمجتمع.
ويمكن بث البرامج والرسائل التي تحض على عدم اللجوء إلى العنف والتنفير منه بأسلوب مشوق،ويمكن الحديث للأطفال بعد تلقي الرسائل الإعلامية عن الآثار السلبية للعنف عليهم وعلى المجتمع لزيادة الوعي لديهم حول هذه القضية وتحصينهم ضدها.

م١٢ حقوق الأسرة

الاتحاد الدولي للمؤسسات العائلية:
وهو عبارة عن منظمة تضم الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال الأسرة، والتي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦ ومقرها في مدينة باريس، والاتحاد فريد من نوعه حيث يضم أعضاء حكوميين وأعضاء غير حكوميين.

ويسعى الاتحاد لتحقيق الأهداف التالية:
١- تعزيز وتشجيع التعاون بين كل الهيئات الخاصة والعامة التي تشارك في أهداف الاتحاد.
٢- دعم وتعزيز التعاون بين العائلات في العالم وحثها على النهوض بمسئولياتها المشتركة بغية إقرار السعادة والعدالة والسلام في العالم.
٣- تمثيل مصالح العائلة والتعبير عن احتياجاتها وتطلعاتها لدى المؤسسة الدولية وإبرازها أهمية العائلة بالنسبة للمجتمع البشري.
٤- عرض توصيات الاتحاد الدولي للمؤسسات العائلية على المؤسسات الوطنية.
٥- تيسير وتنفيذ كافة الدراسات والأبحاث التي من شأنها تحسين ظروف العائلة في المجتمع.

١- المؤتمر الأول للحقوق الاجتماعية للأسرة:
ونعرض فيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها المؤتمر:
أ) الحقوق الاجتماعية لمصلحة الطفل: الحق في الحياة والحق في الرعاية الصحية في بيئة أسرية تتكون من أب وأم، وأيضا الحق في التعليم في إطار السياسة التعليمية التي تتضمن المساواة في الفرص التعليمية والإعداد المهني والحق في الحماية من سؤ القسوة والمعاملة والمخدرات.وللطفل حق العيش في إطار الأسرة التي تنعم بالحرية والاطمئنان باعتباره فردا في مجموعة وعضوا من أعضائها.
ب) الحقوق الاجتماعية لمصلحة الأبوين: من المستحسن أن يتولى الأبوان ممارسة التخطيط الأسري في ضؤ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة. وعلى المؤسسات التعليمية أن تهدف إلى زيادة الوعي لدى الذكر والأنثى، على حد سواء بدور الأم والأب. وللطفل الحق في أن يحمل جنسية الأم في حالة الزواج المختلط. وعلى الأسرة والمدرسة أن يتعاونا لمساعدة البنت والولد بصفتهما أما أو أبا في المستقبل. ولكل أسرة الحق في التمتع بالعيش في جو من السلام والأمن.
ج) الحقوق الاجتماعية بالنسبة لمسئولية الحكومات: يتعين على السلطات العامة أن تعترف بالأسرة على أساس أنها الوحدة الأساسية للمجتمع. ولابد من صياغة ميثاق يحدد حقوق الأسرة، وأن تقوم السلطات بمعاملة الأسرة باعتبارها شريكا يساهم بطريقة نشطة في الحوار من أجل رسم السياسة الأسرية وصياغتها. ولا يجوز لأي حكومة أو سلطة تتولى وضع السياسات الأسرية وتنفيذها أن تتدخل بطريقة من شأنها أن تؤثر سلبيا على الأسرة أو أن تحل محلها.

٢- المؤتمر الثاني للحقوق القانونية للأسرة:
عقد في (وارسو) ببولندا من ٦-٨ مارس ١٩٩٢ والذي يهدف إلى عرض الحقوق القانونية للأسرة.
وبعد مناقشات استمرت على مدار ٦ جلسات أوصى المؤتمر بمجموعة من التوصيات انتظمت في أربعة محاور:
حقوق الأسرة القانونية كما وردت في الوثائق الدولية ودساتير الدول، وحقوق الأسرة في الأديان والأيديولوجيات، وحقوق الأسرة الخاصة بالمحافظة على هوية الأسرة الثقافية، وحقوق الأسرة من الجانب القانوني.

٣- المؤتمر الثاني للحقوق الاقتصادية للأسرة:
عقد في (موريتيبا) في البرازيل من ٢٢-٢٦ نوفمبر ١٩٩٢ وانتهي إلى مجموعة من التوصيات انتظمت في البنود التالية:
الأوضاع الاقتصادية للأسرة في كل منطقة من مناطق الاتحاد،وتحليل السياسات الحكومية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية للأسرة، والسياسات غير الحكومية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للأسرة، ومجموعات السكان المهمشة بسبب الفقر، والعمل والوضع الاقتصادي للأسرة،وأخيرا خطوط تفكير عريضة وتوصيات عامة:التفكير شموليا والعمل محليا.من أهمها:
- تطوير التعاون بين الحكومات والعاملين الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية وبين القطاع الخاص من جهة، والتعاون بين المنظمات غير الحكومية في البلدان الصناعية ونظيراتها في البلدان الفقيرة من جهة أخرى.
- التشديد على الحاجة إلى وضع سياسات عامة ترمي إلى تحفيز الثقافة والقيم لدى الأسرة على المستوى الوطني في سبيل التخفيف من التأثير الهدام لوسائل الإعلام.
- توجيه انتباه الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى التصدي قبل فوات الأوان لمواقف ونزعات المتطرفين والمتزمتين الذين يهددون على نحو متواصل الأسرة والمرأة والأقليات.
- ضرورة زيادة الاحتراف في عمل المنظمات غير الحكومية دون المساس باستقلالية الأسرة وأولويتها في أخذ زمام المبادرة.

٤- المؤتمر الرابع للحقوق الثقافية:
عقد المؤتمر الرابع للحقوق الثقافية في القاهرة في الفترة من ٢١-٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ حيث تعرض المؤتمر لوضع الأسرة والتراث الثقافي وأثر الإعلام والتكنولوجيا على الثقافة الأسرية والسياسات الثقافية وانعكاساتها على المجتمع.
وانتهى المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات العامة من أهمها قيام الاتحاد الدولي للمؤسسات العائلية بإصدار دليل للآباء والأمهات حول الأسس التربوية مع بيان حقوق الأسرة ومسئوليتها.
ومن أهم توصيات المؤتمر أهمية احترام حقوق الأسرة في الحفاظ على التراث وكفالة التوازن بين الفرد والمجتمع من خلال تحديد ودعم القيم المشتركة بين المجتمعات بجانب احترام التنوع والاختلاف الثقافي. ومراعاة حق الأسرة في المعرفة والتعلم والحفاظ على هويتها وحمايتها من الداخل والخارج. كما تم اقتراح وجود مستشار اجتماعي بالتليفزيون للإسهام في مراجعة البرامج مع الاهتمام بزيادة برامج الحوار الهادفة وتشجيع إنشاء جمعيات لحماية الأسر من البرامج الضارة.

الإعلان العالمي لحقوق الأسرة:
هدفت المؤتمرات السابقة إلى محاولة التوصل إلى إعلان عالمي لحقوق الأسرة،وقد وضع الاتحاد الدولي للمؤسسات العائلية مشروعا لهذا الإعلان تمهيدا لإعلانه من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤. وقد طالب العرب وخصوصا مصر بتعديل المادة الثانية من هذا الإعلان بحيث تصبح حرية تكوين الأسرة في إطار الأديان ونظم المجتمعات.
ومن المهم التعرف على أهم بنود هذا الإعلان:
المادة (١): الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع وهي مجموعة من الأشخاص والوظائف والحقوق والواجبات وواقع وجداني وتربوي وثقافي ومدني واقتصادي واجتماعي. والأسرة بيئة طبيعية لنمو ورفاهة جميع أفرادها ومكان متميز للتبادل والنقل والتضامن بين الأجيال ويجب احترامها وتوفير الحماية والدعم لها.
المادة (٤): تقع على عاتق الوالدين المسئولية الأولى بصفة تضامنية في تربية الطفل وتعليمه ويجب على الدولة أن تقدم للأسرة الدعم التربوي والعون الاجتماعي والمادي.
المادة (٥): للأمومة والطفولة الحق في التمتع بالاحترام والمساعدة والحماية اللازمتين سواء قبل الولادة أو بعدها. وينعم كل الأطفال بنفس الحقوق ولاسيما فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية
المادة (٧): نظرا لأهمية السكن بالنسبة لحياة الفرد والأسرة فإن المسكن يشكل حقا أساسيا من الحقوق الأسرية وبناء على ذلك فلكل أسرة الحق في الحصول على مسكن ملائم ومجهز بطريقة تمكنها من الترعرع.
المادة (٨) البيئة عنصر ضروري لنوع معيشة الأسرة ولابد من وضع سياسات تتوافق مع البيئة في جميع جوانبها.
المادة (٩): يجب أن تتمكن الأسرة من الوصول إلى وسائل الاتصال باعتبارها عناصر تتعلق بالتربية والإعلام والثقافة والعلاقات بين الأفراد والترفيه.
المادة (١٠): للأسرة الحق في الاشتراك في الجمعيات من أجل الدفاع عن مصالحها المعنوية والمادية. ويجب على الدولة أن تكفل للأسرة صفتها التمثيلية الدائمة وأن تضمنها.
المادة (١١): يجب مراعاة العواقب الأخلاقية الناجمة عن الأبحاث المتعلقة بعلم الحياة وآثارها المتعلقة بالفرد والأسرة.

السنة الدولية للأسرة:
أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة تحت شعار (الأسرة: الموارد والمسئوليات في عالم متغير). وتم تعيين لجنة التنمية الاجتماعية كهيئة تحضيرية للسنة الدولية للأسرة. كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يكون الاحتفال بها مركزا على الإطار المحلي والإقليمي والوطني وأن تساعد فيها الأمم المتحدة ومؤسساتها.
ودعت جميع الدول الأعضاء إلى إنشاء آليات كلجان وطنية تتولى مهمة التنسيق والتحضير للسنة والاحتفال بها.

أهداف ومبادئ السنة الدولية للأسرة:
- زيادة الوعي بقضايا الأسرة لدى الحكومات وفي القطاع الخاص، وإبراز أهميتها ووظيفتها ومشاكلها.
- تعزيز المؤسسات الوطنية لكي تصنع وتنفذ السياسات المتعلقة بالأسرة.
- تشجيع الجهود الوطنية المحلية والإقليمية الوطنية لتنفيذ برامج محددة بشأن الأسرة.
- توفير الحماية والمساعدة للأسرة على أوسع نطاق ممكن كي تمكن من أن تضطلع بمسئولياتها بالكامل داخل المجتمع المحلي.
- تتخذ الأسرة أشكالا متنوعة كما تتباين وظائفها من بلد إلى آخر وداخل كل مجتمع وطني وبناء على ذلك ينبغي أن تشمل السنة الدولية احتياجات جميع الأسر وتعمل على تلبيتها.

أما المبادئ الأساسية التي ينبغي الاهتمام بها في برنامج الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة فهي:
- ينبغي أن تسعى الأنشطة المراد تنظيمها من أجل التحضير للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها إلى تعزيز حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية الممنوحة لجميع الأفراد بموجب الصكوك المتفق عليها دوليا والتي وضعت تحت رعاية الأمم المتحدة.
- ينبغي أن تهدف السياسات إلى تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وإلى تحقيق تقاسم المسئوليات الأسرية.
- ينبغي أن تدعم البرامج وتساعد الأسرة في القيام بوظائفها.

م١٣ ظاهرة التوافق الزواجي

مقدمة:
نقدم في هذه المحاضرة ملخصا لدراسة سوسيولوجية تنتمي إلى مجال علم اجتماع الأسرة والطفولة بعنوان: (التوافق الزواجي من وجهة نظر النساء العاملات في ضوء بعض المتغيرات) للباحثين أحمد عبد المجيد الصمادي ولينا فالح الطاهات والتي نشرت في مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٨٥، ربيع ٢٠٠٥م، السنة ٢٢.
وجدير بالذكر أن الباحثين أوصيا بعدم تعميم نتائج الدراسة خارج نطاق العينة التي أخذت منها.

خلفية الدراسة:
يعد مفهوم التوافق الزواجي مفهوما عاما، يشمل جميع المجالات النفسية والاجتماعية والمهنية، ويعد التوافق الزواجي نوعا من أنواع التوافقات الاجتماعية إذ أن الدور الذي يقوم به الأزواج والزوجات يختلف عن الأدوار التي يؤدوها في العلاقات الأخرى. فالزواج الذي يتحقق عن طريق معيشة فردين من جنسين مختلفين في حيز مكاني له طابع ارتباطي يصعب انهياره بسبب نوع العلاقة الرسمية والعلنية التي يقوم عليها، والارتباط يعني أن الأعضاء يعملون كوحدة واحدة، ويصبح الاتفاق بينهما شيئا أساسيا.

وهناك كثير من العوامل التي تؤثر في مستوى التوافق الزواجي، فقد أشار البعض إلى أن المراكز المهنية والدخل ومستويات التعليم بالنسبة للزوج، وتشابه الزوج والزوجة في المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسن والدين، والعاطفة والاستمتاع الجنسي والرفقة، كلها متغيرات ترتبط إيجابيا مع السعادة الزوجية.
وهذا يعني أن التوافق الزوجي والسعادة الزوجية مفهومان مرادفان.

أما العوامل التي تؤدي إلى تدني مستوى التوافق بين الزوجين فإنه يمكن إجمالها في الخلافات المستمرة بين الزوجين وتدخل الأسر الممتدة في شؤون المتزوجين الجدد وأنماط التفاعل السالبة بين الزوجين كالعقاب

والإلحاح والتهديد واللوم والتجاهل ومحاولة سيطرة طرف على آخر والحرمان وعدم تقبل الاختلافات وعدم الاتفاق على توزيع الأدوار.

عمل المرأة:

تستطيع المرأة غير المتزوجة أن تمارس كثيرا من الأعمال التي يمارسها الرجال في حين تواجه المرأة المتزوجة صعوبة في التوفيق بين العمل خارج المنزل والعمل داخل المنزل وتكون الأعباء الملقاة على عاتقها أكبر، وفي هذه الظروف تحاول المرأة جعل متطلبات حياتها الأسرية تتلاءم مع حياتها الوظيفية. وفي بعض الأحيان قد يكون الزوج عائقا من معوقات الحياة الزوجية، وذلك عندما يهتم بحياته الاجتماعية وأصدقائه أو عندما يضع نجاحه قبل أي شيء آخر.

تعمل المرأة لعدة أسباب ودوافع منها: الحاجة الاقتصادية أي مساعدة الزوج في تحمل نفقات المنزل، ثم العامل الاجتماعي أي إرضاء المجتمع وهذا يتعلق بالعاملات من حملة الشهادة الجامعية، والرغبة في الحصول على مكانة اجتماعية، ومن أجل سد أوقات الفراغ بخاصة متوسطات العمر من النساء بعد كبر أولادهن والشعور بالفراغ، ومن أجل إثبات وجودها ومركزها وتأكيد ذاتها واستقلالها عن الرجل.

أما الآثار المترتبة على عمل المرأة في محيط أسرتها فهي: تغير القيم لدى أسر المشتغلات مثل المساواة بين الرجل والمرأة. والتغير الحاصل في حجم الأسرة، فالأم العاملة تحدد حجم العائلة نتيجة خطة موضوعة بعكس الأم غير العاملة.
والتغير في العلاقات الزوجية نتيجة لامتلاك المرأة مفهوم ذات إيجابي. كما أن المرأة العاملة المنظمة لوقتها تقيم علاقة جيدة مع أبنائها وتحاول تعويضهم الوقت الذي تقضيه بعيدا عنهم، فهي تمنحهم فرصة للتعبير عن أنفسهم وتعطيهم فرص الاستقلال التدريجي وتحفزهم على الإنجاز.

مشكلات المرأة العاملة:

أ- من الناحية النفسية: بعض النساء يواجهن جملة من الاضطرابات النفسية بسبب العمل منها الاكتئاب والإحساس بالذنب وفقدان الشهية والأرق والقلق وبعض المخاوف وحالات انهيار عصبي.
ب- من الناحية الاقتصادية: تسهم المرأة العاملة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحمل أعباء الحياة اليومية. وأحيانا تتعرض لسوء المعاملة وتصبح عرضة للاستغلال والابتزاز المالي.
ج- من الناحية الاجتماعية: تعاني المرأة من مشكلة التوفيق والتوازن في علاقاتها الاجتماعية مع الأسرة الممتدة وزملاء العمل والأصدقاء والجيران.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا من الدور الذي تلعبه المرأة في كافة ميادين العمل بشكل عام، تأتي هذه الدراسة لتحديد مستوى التوافق الزواجي للنساء العاملات في مهنة التعليم ومهنة التمريض ومهنة السكرتارية وتقصي أثر بعض المتغيرات مثل طبيعة المهنة ومنطقة السكن ومعدل دخل الأسرة من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

١- ما مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات في مهن التعليم والسكرتارية والتمريض.
٢- هل يتأثر التوافق الزواجي للعاملات في هذه المهن بمتغيرات طبيعة المهنة ومنطقة السكن ومستوى الدخل.

المنهج والإجراءات: (مجتمع الدراسة - أداة الدراسة - صدق المقياس - ثبات المقياس - إجراءات الدراسة - متغيرات الدراسة).

- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع السكرتيرات المتزوجات في جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا والبالغ عددهن (١٨٥) سكرتيرة وجميع المعلمات المتزوجات في مديرية تربية إربد والبالغ عددهن (٣٤٠) معلمة وجميع الممرضات المتزوجات العاملات في مستشفى الأميرة بسمة في مدينة اربد والبالغ عددهن (٢٥٦) ممرضة. وشارك في الدراسة (٣٢٠) امرأة متزوجة توزعن وفق متغيرات الدراسة الثلاثة بنسب متقاربة.

- أداة الدراسة:
لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان مقياس التوافق الزواجي الذي أعده (خليل ١٩٩٩) والمكون من (٦٠) فقرة موزعة بالتساوي على مجالين هما:
* التوافق العاطفي، ويتكون من أول (٣٠) فقرة.
* التوافق الفكري، ويتكون من آخر (٣٠) فقرة.

- صدق المقياس:
من خلال عرض فقرات المقياس على مجموعة من المحكمين والمختصين في مجال القياس والتقويم والإرشاد وعلم النفس وعدد من المختصين في علم الاجتماع والشريعة حيث بلغ عدد المحكمين (١٤) محكما طلب منهم إبداء الرأي في فقرات المقياس من حيث وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية ودرجة انتماء الفقرة للبعد الذي أعدت لقياسه ومدى ملاءمة الفقرة للمستجيب وقد تم تحديد مدى ملاءمة فقرات المقياس للبيئة الأردنية وذلك من خلال الأخذ بمعظم آرائهم وملاحظاتهم.

- ثبات المقياس:
للتأكد من ثبات المقياس المستخدم تم توزيعه على عينة استطلاعية تتكون من (٣٠) امرأة متزوجة وبعد أسبوعين من التطبيق الأول تم إعادة التطبيق على العينة نفسها وتم استخراج معامل ثبات الإعادة بالطرق الإحصائية الملائمة. كما تم حساب ثبات الاتساق الداخلي للمقياس، وذلك للتأكد من ثبات المقياس.

-إجراءات الدراسة:
قام الباحثان بمسح عينة الدراسة وتوزيع المقياس بصورته النهائية على النساء المتزوجات في المؤسسات المعنية وذلك بشكل فردي أو جماعي حيث كانت المجموعات مكونة من (٢-٤) موظفات، كما كان بعضها عن طريق البريد. وقد استمرت فترة التطبيق شهرين خلال الفصل الدراسي الثاني من عام ٢٠٠٢م.

- متغيرات الدراسة:
أ- المتغيرات المستقلة وهي:
- منطقة السكن (مدينة – قرية – مخيم).
- طبيعة المهنة (معلمة – ممرضة – سكرتيرة).
- مستوى الدخل (عالٍ – متوسط – منخفض).
ب- المتغير التابع هو الدرجة على مقياس التوافق الزواجي.

النتائج والمناقشة:
بالنسبة للنتائج المتعلقة بالسؤال الأول (ما مستوى التوافق الزواجي لدى العاملات المتزوجات في المهن المختلفة) اتضح أن مستوى التوافق الزواجي لدى عينة الدراسة كان متوسطا ويرجع ذلك إلى مساهمة المرأة الفعالة في تحمل نفقات الحياة الأسرية مما يخفف العبء عن كاهل الزوج مما يجعله يشعر بأهمية الدور الذي تلعبه في حياة الأسرة ويساعد في استقرار الحياة الزوجية وزيادة مستوى التوافق لديهما

كذلك فإن خروج المرأة للعمل وغيابها عن المنزل لساعات طويلة يقلل من فرص نشوب الخلافات الزوجية بين الزوجين. كما أن الأسرة الممتدة تؤدي دورا مهما في المساعدة على استقرار الحياة الزوجية.

بالنسبة للنتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني اتضح أنه توجد فروق بين أفراد العينة تعزى لمتغيري المهنة ومنطقة السكن فهناك فروق بين المعلمات والسكرتيرات لصالح المعلمات وكذلك وجود فروق بين الممرضات والسكرتيرات لصالح الممرضات. وتفسير ذلك أن المعلمات والممرضات لديهن امتيازات تفوق بكثير ما لدى السكرتيرات اللواتي يعملن لساعات طوال وبأجور متدنية وبحرية أقل.

كما كشفت نتائج الدراسة عن تمتع المرأة العاملة في مجال التعليم بتوافق فكري وعاطفي أعلى مقارنة مع اللواتي يعملن في مجالي السكرتارية والتمريض، حيث أن امتيازات مهنة التعليم كتدني ساعات العمل يتيح للمرأة فرصا أعلى للتكيف الزواجي.

وفيما يتعلق بمتغير السكن لوحظ وجود فروق بين العاملات اللواتي يسكن القرية وبين اللواتي يسكن في المدينة والمخيم ولصالح القرية. وهذا يؤكد أن المرأة في الريف تتمتع بتوافق زواجي أعلى بسبب الروابط العائلية مع الأسرة الممتدة واختلاف النسق القيمي فيما يخص النظرة للزواج في المجتمع الريفي.

التوصيات:
١- إجراء المزيد من الدراسات على عينات أخرى من خلال إضافة مهن جديدة ومتغيرات أخرى.
٢- توعية أفراد المجتمع المحلي بأهمية العمل للمرأة خارج المنزل، إذ إنه من خلال العمل تحقق المرأة ذاتها وطموحها وتساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع وتقدمه.
٣- العمل من خلال وسائل الإعلام المختلفة على التوعية وعقد الندوات حول عمل المرأة المتزوجة وأثر ذلك في توافقها مع زوجها ومعرفة ما لها وما عليها.

م١٤ ظاهرة الطلاق

مقدمة:
نقدم في هذه المحاضرة ملخصا لدراسة تنتمي إلى مجال علم اجتماع الأسرة والطفولة بعنوان:
(ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار: الإمارات العربية المتحدة نموذجا) للباحث رابح بودبابة والتي نشرت في مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٨٥، ربيع ٢٠٠٥م، السنة ٢٢.

الإطار النظري للبحث:
يرتبط موضوع هذه الدراسة بتحليل الحالة السلبية التي تتصف بها العلاقة بين الزوجين في إحدى مراحلها العاصفة وتنتهي بالطلاق. غير أن هذه الظاهرة لا تحدث فجأة بل تسبقها صراعات وتوترات عديدة وكافية لخلخلة الروابط الأسرية إلى أن تصل إلى مستوى انهيار العلاقة بين الزوجين.
وقد تغيرت الأسرة الإماراتية بفعل عوامل متعددة أهمها زيادة الاعتماد على العمالة المنزلية الوافدة التي جلبت معها ثقافتها الخاصة بها لتتغلغل تدريجيا داخل منظومة القيم المحلية لتصبح هذه الأخيرة عرضة للاهتزاز الذي مس كيان الأسرة بشكل خاص.

أهداف البحث:
١- التعرف على ظاهرة الطلاق من حيث العوامل والآثار المرتبطة بها.
٢- السعي لتحديث الإحصاءات البيانية والمعلومات ذات الطبيعة الكيفية حول الظاهرة.
٣- استنتاج ما من شأنه أن يمكن من الفهم الحقيقي لتطور العلاقات الأسرية.
٤- تسليط الضوء على القوى الداخلية والخارجية المتحكمة في مصير الأسرة العربية.
٥- كشف الآثار المختلفة الناجمة عن الطلاق.
٦- تحديد الأساليب الوقائية والعلاجية لظاهرة الطلاق.

منهجية البحث:
اعتمد إجراء البحث على المنهج الوصفي التحليلي. ويرجع ذلك بالأساس لطبيعة ظاهرة البحث وخصوصية مجتمع الدراسة نفسه. ثم المعرفة السابقة للموضوع والتي تم استخلاصها من مصادر معرفية متعددة. إضافة إلى اهتمامات الباحث القوية بالبحث في مجال الأسرة العربية، ومعايشة الباحث لمجتمع الدراسة لفترة زمنية معتبرة.

وعلى هذا تم حصر الدراسات التي تناولت الظاهرة موضوع الدراسة والمنشورة في الكتب والدوريات المتخصصة والإحصاءات الرسمية وما إلى ذلك من المصادر المختلفة. وبعد الدراسة المستفيضة لهذه المصادر جاءت مرحلة الوصف والتحليل للأسباب والآثار المرتبطة بظاهرة الطلاق.

إجراءات الطلاق من منظور تاريخي:

أ - البابليون:

نصت تشريعاتهم على أن من حق الزوج تطليق زوجته في حالة عدم الإنجاب، وللمرأة حق الانفصال عن زوجها في حالة الكراهية.

ب -اليونانيون القدماء:

يحق للرجل أن يطلق امرأته متى شاء ولأي سبب يراه. كما أن من حقه تزويج مطلقته في حياته لأي كان وأن يوصي بها لشخص ما بعد مماته، وأحيانا يطردها من البيت من غير إذن الطلاق.

ج- الرومان:

للمرأة الحرية في طلب الطلاق وعلى هذا كانت المرأة المطلقة تتزوج بعدد كبير من الرجال خلال مشوار حياتها.

د- الهندوس:

الزوجة عندهم لا يحق لها أن تطلب الطلاق مهما كانت عيوب زوجها كما لا يحق لها أن تتزوج بعد وفاته.

هـ- اليهود:

أعطت تشريعات اليهود القدماء السلطة المطلقة للرجل في الطلاق والمرأة المطلقة لا تعود إلى زوجها الأول ولو تزوجت من غيره حتى لو طلقها الزوج الثاني.

و- الإسلام:

أمر الإسلام الزوجين بذل كل الجهد من طرفيهما لتفادي الوصول إلى مرحلة الطلاق، وحث الأهل على أن يصلحا بينهما، فإذا فشلت محاولات الصلح تنتهي الحياة الزوجية بالطلاق.

أسباب الطلاق:

أ- الخيانة الزوجية: ولاسيما إذا كانت من جانب الزوجة.

ب- عدم التوافق بين الزوجين:ويشمل ذلك التوافق الفكري وتوافق الشخصية والطباع والانسجام العاطفي والاجتماعي والتعليمي. ويلاحظ في المجتمعات الخليجية أن فارق السن،ربما بسبب انتشار نظام تعدد الزوجات، يعد سببا قويا في وجود خلافات شديدة بين نظرة الزوجين إلى الحياة، مما يؤدي في النهاية إلى ضعف الاستقرار في الزواج.

ج- التلفظ بكلمة طلاق: يستهين بعض الرجال بلفظ الطلاق لأسباب تافهة ارتباطا ببعض العادات وقد لا تكون للزوجة أية صلة بها.

د- غلاء المهور وتراكم الديون: تشكو أغلب الأسر من الديون المرتبطة بشراء المنازل والسيارات الفخمة وشراء تذاكر السفر وعندما تتراكم هذه الديون تتفاقم أيضا المشكلات والخلافات بين الزوجين مما قد يؤدي إلى طلاقهما.

هـ- تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية: قد يؤدي تدخل الأهل والأصدقاء إلى تعقيد درجة الخلاف بين الزوجين ومن ثم حدوث الطلاق وقد يكون تدخل هؤلاء بسبب إقامة الزوجين في منزل أهل الزوج.

و- تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن: تعدد الزوجات لا يعد بحد ذاته سببا للطلاق ولكن السبب الرئيسي هو عدم العدل بين الزوجات مما يجعل المرأة تفضل الطلاق على البقاء مع زوج يفضل امرأة أخرى عليها.

م- مبالغة الزوج في الغياب عن المنزل: وذلك بسبب العمل وغيره مما قد يسبب فجوة عميقة بين الزوجين، وقد يؤدي بدوره إلى نشوب خلافات حادة قد تنتهي بالطلاق.

ي- ضعف الوعي الأخلاقي للمرأة: مما قد يؤدي في النهاية إلى زرع الريب والشك بين الزوجين وبناء عليه يلجآن للطلاق.

أسباب الطلاق في الإمارات:
تعد نسبة الطلاق في الإمارات من أعلى النسب في البلاد العربية. وتشير أحدث الدراسات الاجتماعية التي أجرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى وجود خمسة عشر سببا واضحا للطلاق في الإمارات بعضها يخص المرأة وبعضها الآخر يخص الرجل. حيث يشكل الزواج من امرأة ثانية السبب الرئيسي للطلاق (٣٢%)، يليه عدم الإنجاب من طرف الزوجة (٢٣%)، ثم تدخل الأهل(٢١%)، وتناول الخمر وإهمال حقوق الأسرة (١٤%)، والطلاق التعسفي (١٢%)، والخيانة الزوجية (٩%).

وقد توصلت دراسة مماثلة إلى تصنيف أسباب الطلاق في مجتمع الإمارات ضمن ثلاثة عوامل رئيسية:
أ - العوامل الداخلية الخاصة:
وتعني أن تتعرض الزوجة إلى الإهانة والسخرية والضرب والاحتقار وانتشار المشاكل الزوجية بين الأهل والأقارب.

ب -العوامل الخارجية:
وتشمل تعدد المطالب والإسراف المادي، وتعدد الزوجات وعدم العدل بينهن،وحب التظاهر الاجتماعي، وتدخل الأهل في شؤون الأسرة، وانشغال الزوج خارج المنزل مع اهتمامه بالرحلات السياحية والترفيهية.

جـ- عوامل كشفت عنها المقابلة الشخصية:
منها التعرض إلى المعاملة القاسية من طرف الزوج، مع ضعف اهتمامه بشؤون الأسرة ومتطلباتها.
أما من ناحية الزوج المطلق فتذكر أسباب أخرى ومنها: عدم إشباع حاجاته العاطفية، وكبر سن الزوجة، ورغبة الزوج في الزواج من امرأة أخرى. وقد تبين أيضا أن الكثير من الأزواج يظنون أن الطلاق مجرد مسألة عادية.

الآثار الناجمة عن الطلاق:
أ- أضرار الطلاق على الأبناء: الحرمان من عطف أحد والديه والتخلف الدراسي وافتقاد الطفل للرعاية الصحية وتعرضه إلى الحوادث المرورية وقد يصاب الطفل بصدمات نفسية قاسية وبالتالي تنشأ عنده نزعة تدميرية ضد المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه فيصبح حدثا جانحا منحرف السلوك وميالا للسرقة وتعاطي المخدرات كما يتكون لديه شعور بالدونية ومن ثم العدوانية تجاه الآخرين حيث تعتبر هذه العدوانية سلوكا متوقعا ورد فعل طبيعي تجاه المؤسسة والقيم المجتمعية التي فشلت في تحقيق الأمن والطمأنينة لهم.

ب- آثار الطلاق على الزوجة: فقدان المورد الاقتصادي الذي كان يوفره لها الزوج وبذلك يتردى مستوى معيشتها، مما يجعلها تلجأ إلى معونة المراكز الاجتماعية والهيئات الخيرية، مما يزيد من عذابها النفسي فتصاب بروح اليأس والكآبة، وتصبح عرضة للانتقام من نفسها والميل نحو الانحرافات السلوكية.
والمجتمع العربي عموما ومجتمع الخليج والإمارات بخاصة يوصم المرأة المطلقة بوصمة غير مستحبة بحيث تتضاءل فرصها في الزواج ثانية. كما تفقد المطلقة جانبا من الحرية التي كانت تتمتع بها خلال فترة زواجها.

ج- آثار الطلاق على الزوج: يعاني الرجل هو الآخر من تجربة الطلاق فتضعف إنتاجيته بسبب التشتت الذي يصيبه، كما يضعف وضعه الاقتصادي فيعجز عن الالتزام بدفع ديونه بما في ذلك الديون المترتبة على مهر الزواج الفاشل، فضلا عن الالتزام بدفع نفقات الزوجة والأولاد وبذلك يتولد لدى الرجل فكرة سيئة عن الحياة الزوجية قد تؤثر في حياته المستقبلية بكاملها، وبخاصة إن فكر في الزواج مرة أخرى ومع ذلك فإن فرصته في الزواج الثاني تظل أعلى من فرصة المرأة.

الوقاية والعلاج من الطلاق:
في دراسة قامت بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول (٥٧٥) أسرة إماراتية تبين من خلالها تصنيف وسائل العلاج على النحو التالي:
التوعية الدينية والاجتماعية (٣٣%).
ترك حرية الاختيار للولد والبنت المعنيان بالزواج (٢٢%).
تأخير سن الزواج (١١%).
التقارب العمري والتعليمي بين الزوجين (٨%).
تفضيل الزواج من غير الأقارب (٥%).
الابتعاد عن الزواج بالمقايضة (٢%).
لا يتم الطلاق عن طريق المحاكم (٢%).
خفض قيمة المهر العاجل وزيادة الآجل (٣%).

التوصيات والمقترحات:
١- العمل على إصدار تشريعات وقوانين رادعة وضابطة لعملية الطلاق لتقييده إلى أبعد الحدود، على أن تشرف على إعدادها لجنة من الخبراء المختصين في القانون والشريعة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس.

٢ إقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول الفعلي في الحياة الزوجية.

٣ إنشاء دور للحضانة ورياض الأطفال خاصة بأطفال الأسر المفككة والمطلقات من أجل إخضاعهم لبرامج خاصة بالرعاية الاجتماعية والنفسية حتى لا ينحرفوا في المستقبل.

٤- إنشاء مراكز وصناديق خاصة بالمطلقات.

٥- التصدي لظاهرة زواج كبار السن بصغيرات السن.

٦- قيام وسائل الإعلام بإعداد برامج هادفة لأجل الإرشاد والتوعية حول مخاطر الطلاق على الأسرة والمجتمع.

٧- تأسيس أقسام خاصة في المحاكم تقوم بدور التوجيه والإرشاد للذين يرغبون في الطلاق، على أن تبرز بوضوح الآثار العديدة سلبية كانت أم إيجابية الناجمة عن الإقدام على الطلاق.

٨- ضبط عملية استقدام خادمات المنازل وخاصة منها تلك التي تحمل ثقافات مغايرة حتى لا تتحول هذه العمالة إلى آلة لهدم الأسر وبالتاي زيادة نسبة الطلاق في المجتمع.

٩- فتح مكاتب خاصة بتقديم استشارات خاصة بالتوجيه الأسري والإرشاد الاجتماعي يشرف عليها خبراء متخصصون في علم الاجتماع والنفس والتربية. كما يتولى هؤلاء المختصون تقديم العلاج لمشكلات الأسرة عبر تطبيق أسلوب التدخل المبكر لاحتواء مسببات الطلاق منذ البداية.